قراءة ابن عامر
«قتل أولادهم شركائهم»
و مدى مطابقتها للقياس النحوي

د/ عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي
المدرس بقسم اللغويات
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله - عليه السلام - وبعد.
فلقد شغلت القراءات القرآنية أذهان النحاة منذ نشأة النحو؛ وذلك لأن بعض النحاة الأول الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قراء كمبيسي بن عمر التفقي (41 هـ) وأبي عمرو بن العلاء (54 هـ) وغيرها، فكثر من أهل اللغة والنحو قد تلقوا القراءة وتعلموا أداء حروفها منذ نعومة أظفارهم حتى لبِّعِرْفِهِم الناس قارئين قبل أن يعرفوا لغويين أو قوامين، فالارتباط بينهما وثيق واهتمامه بها راجع للملائمة بينهما وبين مقايس العربية، بين ما سمعوا ورووا من القراءات وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب شعرًا وتنقًا.

وأما استقررت الدراسة النحوية ورسخت قواعد هذا العلم وسُجِّلت في مؤلفات وظهرت المدرسة المصرية فهماً الكوفية اتجهت أنظار بعض النحاة إلى القراءات آخرين منها ما يؤيد وجهة نظرهم من جهة وراضين ما لم يقبله القياس أو يتفق مع الأصول من جهة أخرى، وقد كانت دائرة الخلاف بينهم تتسع وتضيق تبعًا لبعد القراءة عن المقاس والأصول، أو قريبًا مما لا تنحصر هذه
الدائرة بين المدرستين البصرية والكوفية فحسب، بل تجاوزتهما إلى المذاهب الفردية والأراء الشخصية لمشاهر النحاة حيث كثر بينهم الجدل واحتمت النزاع حول القراءات، فقد أثَن أكثر بعضهم كثيرًا على بعض القراء، وعاب عليهم قراءتهم وحكم في ذلك القياس النحوي والقواعد المبنية على الاستقراء الناقص، لا نصوص الكتاب والسنة...

والآية الكريمة هي قوله - تعالى - تعالى: (وكل أُولادهم شركاؤهم ليردوهم ويلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون) (1) قرأاه الجمهور بفتح الزائير وفاء من زين، ونصب لام، وقلت: كسر دال أولادهم ورفع هيئة شركاؤهم.

وحجة منهم جعلوا الفعل للشركاء فهم فاعله، ونصبوا القتال بعدو الفعل إلى وخفضوا الأولاد بالإضافة القتل إليهم، وتقدير الكلام: وكذلك زين شركاؤهم أن قبل كثير من المشاكم أولادهم.

وبرأوا ابن عامر وحده بضم الزاي من زين، وحسب يائه ورفع لام، وقلت: كسر دال أولادهم، وخفض هيئة شركاؤهم.

وحجه أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ورفع به القتال على النبأة عن الفاعل وأضافة إلى شركائهم، فخفضهم وهو من إضافة المصدر إلى فاعل، ونصب الأولاد (2) يوقع القتال عليهم وفرق به بين المضاف.

(1) سورة الأنعام الآية 137
(2) نظر: التفسير لأبي عمر الدافع ص 77 وكتاب السبعة في القراءات لابن ماجد ص 275، والعنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسحاق بن خلف القرى ص 93 والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/273، وتحاف فضاء البشر في القراءات الأربع عشر للبناء العملي ص 317.
(3) نظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالد ص 101 ورأي زرعه ص 273، والحجة في علل القراءات لأبي علي الفارسي ورقة 223/2 من القسم الثاني ج 2 مخطوطات وكشف عن وجه القراءات السبع وعللها وحججه مكان بن أبي طالب الفقيه 453، 454.
والمضاف إليه والمعنى قتل شركائهم أولادهم.

ويجدر بنا هنا أن أطرح سؤالين، هما:

- ما المقصود بالشركاء في الآية؟
- ومن فاعل القتل في الحقيقة؟

والإجابة عليهما أقول:

اختالف المفسرون في المراد بالشركاء في الآية على قولين:

الأول قول مjahad: المراد بالشركاء الشجاعين فقد أمرهم بأن ينذروا بناتهم خلال العصر، وقد سموا شركاء لهم؛ لأنهم أطاعوهم في مخصصة الله تعالى - وأضيفوا إليه منهم؛ لأنهم اتخذوهم آلهة من دون الله، كقوله تعالى: { أين هؤلاء الذين كنت تزعمون }.

الثاني قول الكلبي: المراد بالشركاء الساذجة والخادم، فهم الذين كانوا يزعمون للكفار قتل أولادهم، فقد كان الرجل في الجاهلية يخفف لينمو علمه كذا غلباً لينحرنً أجادهم كما فعل عبد المطلب مع ابنه عبد الله، وقد سموا شركاء كما سميت الشرجاعين شركاء في قول مjahad.

وقال الفتح في الحقيقة الشركاء وإن لم يكونوا قاتلين، لأنهم هم الذين زنوا ذلك ودعوا إليه، فكأنهم فعلوه، فكلهم مشتركون في قبيح هذا الفعل وتحمل تباعته في الآخرين.

والقراءة التي تتن بصدق أسند لقارئ عري صريح قبح؛ ألا وهو قارئ

(4) سورة الأنعام من الآية 22.
(5) انظر: المحرر الوجي في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية 167 والتفسير الكبير للفخر الرازي 13 و14 و13 و12، ومعلوم التنزيل للبغوي 327 والقرآن ورغباق القرآن للسبيري 33 و32 وروح المعاني للألواس في المجلد الثالث ج2 8/22.
الشام عبد الله بن عمار البحصبي (8118هـ) أحد القراء السبعة المقدمين على سائر القراء (1) ومن كبار التابعين الأثني عشر من الصحابة الذين ترتفع قراءتهم إلى سيدنا رسول الله ﷺ وقد عرف بالرواية عنه إثنان من أعلام القراء: هو: عبد الله بن ذكوان (224هـ) وهشام بن عمر (245هـ) قال ابن ذكوان: قرأ على أبي بكر بن تيم القارئ (198هـ) وقرأ أبو بكر بن الحارث الزماري (145هـ) وقرأ يحيى بن عامر (118هـ) وقد قرأ ابن عامر على جمعية: مثل ابن الدرباء (323هـ) ووائل بن الأسق (485هـ) والإمام بن بشير (458هـ) (2) وأسكن قراءته إلى المغيرة بن أبي شهاب المخروزي (519هـ) (3) وقد قرأ المغيرة على أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عن طلاقهم.

(6) بجامع العلماء لم يخرج أحد منهم سوى الطبري (1031هـ) زاعماً أن قراءته شاذة غير مثالية، لا يعرف مصدرها وأصلها ولا يُصَلَّ نسدها برسل الله ﷺ - وأن من أخذ القراءة عنهم ومن أخذوا عنه ممدوحون جهولون يقول: «زعم بعضهم أن عمار قرأ على المغيرة عن عثمان، وهذا غير معروف؛ لأننا لا نعلم أحداً أدى أنه قرأ على عثمان ... انظر: غاية النهاية في طبقات لابن الجزري 4/300».

(7) هو عمير بن زيد بن قيس الأنصاري، حكم هذه الأمة، وأنه الذين جمعوا القرآن حفظًا في عهد النبي ﷺ - وتواف بالشام سنة 323هـ. توجها في: عذيب التهذيب لابن حجر المسقلان 8/175-177 والأعلام للزركلي 485هـ وقد كان ابن عامر أحد القراء المقرنين في حلقة. قال ابن الجزري في النشر 144هـ: «قرأ على أبي الدرباء ... فيما قطع به النافع ... وغاص عندها عناه 4هـ».

(8) هو ولياً بن السقّم بن كعب بن عمار الليمي، من أهل الصفة، شهد تبوك مع النبي ﷺ - وآخذ عنه القراءة، توفي سنة 885هـ توجه في: المراجع السابقين 11/101.

(9) هو سعياد بن أبي عثمان سعيد بن ثعلبة الأنصاري صحابي جليل، روى عن النبي ﷺ - وعمر وعائشة - رضي الله عنهما - وقد حذف عنه عبد الله بن عامر. قيل سنة 265هـ توجه في: الإصابة في تمرد الصحابة 2/509.

(10) هو عبد الله بن عمير الخزري يكيى بابي هاشم، أخذ القراءة عن سيدنا عثمان وعنه أخذ ضاحبنا ابن عامر، قال ابن الجزري في النشر 1/144هـ: «وقد قرأ عليه بلا خلاف عند المحققين ...».

وهذا التواريخ 100هـ توجه في: غاية النهاية في طبقات القراء 2/305هـ.

ومن هذا يتبين لنا أن قراءة ابن عامر متواترة قولاً واحناً، إذ هي مروية عن جماعة يستحلل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم وهكذا إلى الرسول - ﷺ - دون انقطاع في السنن.

ومن ثم لا يجوز بأي حال من الأحوال الطعن فيها، وإن صدر عن بعض الأئمة من نهاة ومفسرين، فقد وفقوها منها موقف النحويين والمعارضين، فإلى جانب اتهام صاحبها بالجهل ورمية بالخطأ ولهان حكموا عليها بأنها بعيدة عن قياس اللغة العربية؛ لما تضمنت القراءة من وقوف الفصل بين المضاف والمضاف إلى المفعول ...

والكلام حول هذه القراءة سيكون - بمشيئة الله تعالى - في مباحثين:

الأول: وفيه أتناول بيان موقف العلماء (مؤيدين أو معارضين) من قراءة صاحبنا المذكورة.

الثاني: وفيه أتناول بيان مدى مطابقتها للقياس النحوي. وقبل التحدث عنهما يوجد أن أقدم للقارئ الكريم أمرين أساسيين في هذا المقام، وهما:

(أ) يقول - بإجماع - في توثر القراءات.

(11) هو عثمان بن عفان بن العاص، ثالث الخلفاء الراشدين واللقب بذي النورين قال وهو يقرأ القرآن سنة 368 ترجمه في صفوة الصفوه لأبي الجوزي 194 / 1.

(12) انظر: إرشاد المبدي وذكرية المتين في القراءات العشر لأبي العز الواسطي ص 139 - 41 ولالمبسوط في القراءات العشر لأبي بكير أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ص 38 - 40، والإجابة في القراءات السبع لأبي البازش / 113، والسورة 114 والسبعة لأبي محمد ص 86.
ما المقصود بالتوتر؟

التوتر هو ما رواه جامع عن جامع يمنع تواطؤهم على الكذب من البداية إلى المنتهى من غير تعيين عدد على الصحيح...

و هذا مما ينطق على ما قرأ به السبعة (نافع الدينى - ابن كثير المكي - أبو عمرو ابن العلاء - ابن عامر الشامي - عاصم الكريمي - جزء بن حبيب الزيات - الكسائي) فيحكم بتواترا اتفاقًا جملة وتفصيلًا عن أقصى من نطق بالضاد - مفرغ - وكذا الثلاثة (أبو جعفر - يعقوب - خلف) على الأصح، أي خلافًا للبغوي والسببكي. أما الأربعة بعد العشرة (ابن محيصن - الزيدى - الحسن - الأمعث) فشذى اتفاقًا (14) وهذا ما ذهب إليه بعض الأصوليين وجهرهم الخفيف وغيرهم من أن القراءات السبعة كلها متواززة وقد ظن بعض الأئمة - كابن الحاجب (15) والزغشري (16) والرضى (17) - بأنها ليست متوازية كلها، وأن أعلاها ما اجتمع فيه: صحة السند وموافقة خت المصحف الإمام والفصيح من اللغة - وأنه يكفي فيها الاستفاضة.

قال الرضى: ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين، 15 وليس الأمر كما زعم هؤلاء المانعون، ففعل الشبهة دخلت عليهم في اختصار أسانيدها في رجال معرفين فظروا كاجتهاد الآحاد.

(ب) موقف النحاة من القراءات:

لقد كان من تسير الله تعالى - على خلقه أن أمر نبيه - عليه السلام - بأن يقرء كل أمة بلغتهم وماجرت عليهم عادتهم (18). ومن هذا المنطلق

(13) انظر: انجاب فضلاء البشر.
(14) انظر: مختصر المتقدم الأصولي.
(15) انظر: كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال. 52.
(16) انظر: شرح الكافية.
(17) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قينة.
(18) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قينة.
يتقرر لنا أن القراءات القرآنية جاءت وفقًا للههجات العربية المختلفة، وقد كانت القبائل العربية متساوية في صحة وسلامة النطق - وإن تفاوتت فيما بينها في درجات الفصاحة - وإذا كان الأمر كذلك فما على النحاة إلا أن يتقبلوا كل ما سجله القراء من قراءات متواترة، ولا يحكموا على أي منها بالخطأ وبيانية الصواب. ولكنهم في الواقع - في مجال التطبيق - نسوا كل هذا مما جعل موقفهم منها يتسم بالتناقض ويرحب العجب، فهم إذ يصرحون بأن القراءة سنة متبعة(19)، وأنها متصلة بالسنيد رسول الله - عليه الصلاة وسلمو -، وأن القراء لم يطلبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز في كلام العرب بل قراءتهم مرودة إلى الرواية(20) أخذوا يتقدمونها ويقيسونها بمقاييسهم التي وضعها ولا يتحركون عن تخطتها أو تلحينها إذا لم يجدوا لها وجوهاً في العربية يتجزใชه.

وأرى - كما يرى بعض الباحين(21) - أن موقف النحاة من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصيرى، وإن كان الكوفيون أقل تخطئة لها وأكثر قبولًا حيث بنوا عليها قواعدهم وأحكامهم.

فالكسالي(189 هـ) الإمام الكوفيون في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين(22) كان قد وجه النحو على حسب ما تقتضيه القراءة(23)، أي: إنه


(20) انظر: المختصر في تبين وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني 1/33.

(21) انظر: رسالة الملائكة لأبي العلاء العريفي ص. 190.

(22) الدكتور / أحمد شعراوي عمر في كتابه (البحث اللغوي عند العرب في دراسة لفضية التأثير والتأثير ص. 201، 26).

(23) انظر: بغية الوعية للسيوطي 2/167.

(24) انظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي د/ فتحي عبد الفتاح الدجني ص. 240.
وضع القاعدة النحوية تبعًا للقراءة المروية.

وأبو العباس شلب (291 هـ) إمام الكوفيون - أيضًا - في زمنه بلغ من احترامه للقراءات أنه لا يرجب قراءة سمية على أخرى، ولا يفضل فيها إعرابًا على إعراب، فإذا خرج إلى كلام الناس فضل الأقوى. فالقراءات - في نظرهم - مصدر مهم من مصادر النحو، فيها تقدم القواعد وتبني الأساليب ويصحح الكلام بغض النظر عن مواقفها للقياس المأخوذ أو عدم مواقفها له - لأنها - في حد ذاتها - يجب أن تتشق منها المقابل وتمتم الأصول. وهذا يرجع إلى ما عرفنا به من توسع في أصول اللغة، وقياس على القليل والشاذ (17) فآمكنهم بذلك توجه كثير من القراءات وتحريرها على مقتضى أصولهم، ومن هنا قلت نكتتهم لها.

كما أن الكوفة كانت آنذاك - مهاجر الصحابة ومدينة القراء، ففيها ثلاثة من أربعة أشهر قرأ العراق، وثلاثة من سبعه أشهر قرأ الإسلام، وهم: عاصم بن أبي النجود (126) وحمراء بن حبيب الزيات (156 هـ) وعلي بن حمرة الكسائي (182 هـ) وقد عُرف أكثر القراء بالفصاحة والحفظ وانتقان والضبط (18).

أما البحرين الذين أخذوا يقينونها بمقاييسهم التي وضعوها فقد تجاوزوا الحد في ذلك: إذ القرآن المعجز حجة - على اللغة - ليست اللغة حجة عليه (19)، والذين حملهم على هذا أنهم وضعوا القاعدة قبل ن يستعملوا القراء الشواهد.

(26) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المترومي ص 327.
(27) كتاب 5 الكوفيون والقراءات 4/ حازم سليمان الحلبي ص 12.
(28) انظر: مدرسة الكوفة ص 345 وما بمثابة وما من أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس ص 11.
(29) انظر: غزائم القرآن ورغباق القرآن لنساءORY 8/37.
أو بعبارة أخرى قبل أن يعمقوا في الاستقصاء، فلما جاءهم شواهد عديدة من الشعر والخزف بدأوا يخرجون ما يمكن تجريدهم، ويرمون بالضعف (٣٠) أو اللحن (٣١) أو القيح (٣٢) أو الشذوذ (٣٣) أو القلة (٣٤) على عدتهم المعروفة - ما لم يجدوا له مجالاً للتأويل. فهم بهذا لا يدينون بالرواية الثابتة إلا إذا وافقت مذهبهم وافقت مع القواعد التي وضعوها بأيديهم. مع تصرح إمامهم (سيبويه) بأن القراءة لا تتفاوت لأنها السنة (٣٥) ولعل مقصده من ذلك القراءة الصحيحة لغة الموقفة للقياس عندده بدل على ذلك رده للقراءة المتوارزة حيث قال: ؛ وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يبحثون (ربا) و (براءة)، وذلك قليل رديء (٣٦) ؛ وقد علَّق اللحن بقوله (٣٧) : (يتعين: قليل في كلام العرب رديء فيه، لا أنه رديء في القياس، وهي ثابتة في القراءات السبع... وعلل القراءات السبع عندده ليست متواترة، وإن لم يحكم برداة ما ثبت أنه من القرآن الكريم، تعالى عنها). ومنهج الكوفيين - في الواقع - أسلم وأصح في مضمار القراءات لاعتبارات من ناحية، (٣٨)

ولو أولاً: أن القراءة إذا ثبت صحة تواترها عند أهل هذا الفن لم يردها قياس عربية ولا فشوا لغة؛ لأنها سنة متبعة بلزم قيدها والمصير إليها (٣٩) .

(٢٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٨.
(٢١) انظر: الكتب ٢/٣٨٦، ٣٩٦.
(٢٢) انظر: البحر الخطي ٣/١٠٨.
(٢٣) انظر: السابق ٥/١٩٩ وشرح التصرير ١/١٤٤.
(٢٤) انظر: إعراب القرآن المسمول للزجاج ١/٢٤٩.
(٢٥) انظر: الكتاب ١/١٤٨.
(٢٦) انظر السابق ٣/٥٠٠.
(٢٧) انظر: شرح الشافعية ٣/٣٥.
(٢٨) انظر: النشر ١/١١.
ثانياً: أن لغة العرب لم تقتصر على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه بل إذا ثبت النقل وجب المصير إليه، وليس العلم أيضاً مقصوراً ولا مقصوراً على ما قاله البصريون ونقلوه و- أيضًا - لستا متعدين بأحوال نخاة البصرة (32)؟ لأن اللغة ثبت بالنقل، لا بالمقاييس المبنية على الاستقراء النافذ.

ثالثاً: أن الوقوف في وجه القراءات ورصد الباب دونها طعن في توافرها، والحكم بالطبع فيها يفتح فتحًا بابًا عريضًا لأعداء الإسلام يدخلون منه إلى النص القرآني بالشكوك والترهات وال وغيرها؛ إضاعة لقرونهم ودعاياهم الكاذبة ضد الذكر الحكيم، وهذا ما حدث بالفعل من المستشرق، جولدنسهير، الذي زعم أن قراءات القرآن ليست عن توقف أو رواية، وإنما هي عن هوى ورغبة من القراء في أن يرضوا مقاصدهم وآدابهم وأدوانهم (40).

وقد عجب من منطق هؤلاء البصريين وبعض الكوفيين الذين رذوا القراءة كبير من العلماء كابن حزم الظاهري (41) (405 هـ) والفخار الرازي (42) (620 هـ) وأبي حيان الأندلسي (43) (745 هـ) وأخبار الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - حيث قال: «ويسكنى أن أقول: إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصًا كثيرة في الطعن على الآثمين القراء الذين توارثت قراءاتهم، في السبع والذين ارتحلت الأمة الإسلامية قراءتهم فركنوا إليها وجعلوا عليها» (44).

***

(40) انظر: مذاهب التفسير الإسلامي ترجمة عبد الحليم التجاري، 11 وما بعدها.
(41) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل 3/ 320، 321.
(42) انظر: التفسير الكبير 9/ 164.
(43) انظر: البحر 4/ 271.
(44) انظر: دراسات في أسلوب القرآن الكريم، المجلد الأول 1/ 19.
البحث الأول
موقف العلماء - نحاة ومفسرين - من قراءة ابن عامر المذكورة

لقد كانت هذه القراءة واحدة من القراءات التي كانت غرضاً لسهام الطاعنين وسبيلاً في الجدل والنقاش حولها، وكفى بذلك دليلاً أنها شغلت النحاة؛ استدلالاً بها ودفاعاً عنها، أو ردًا لها ورميها بالضعف واللحن ... ومرجع ذلك مخالفتها لقواعدهم النحوية التي وضعوها خارج دائرة هذه القراءات وأمثالها من اللهجات والأساليب العربية.

وأول من أثك قراءة ابن عامر هذه وغيرها من القراءات الصحيحة، وركب هذا المحظور - كما يقول ابن الجوزري - هو ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد فقد ذلك من سقطاته حتى قال السخاولي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر، ومن قول الطبري في الإنيك على القراءة: ففروا بين الخاضف والمخفوض بما عمل فيه الأسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فضيح (1) فهو لا يتجزير غير قراءة الجمهور (2) لأمرٍ:

(2) قراءة الجمهور ببناء زين للفاعل ونصب القيل بوقف الفعل عليه وخفض الأولاد بإضافة الكلام: وكذلك زين شكأنهم أن قتل كثير من المشركين أولادهم وتخفيض الفعل - هنا للعة واللاحجام به، ونظرية قوله: تعال: إذا أين إبراهيم ربه (البقرة / 124) (1) لا يقع نصماً إلإهما (الأئم / 158) وتأمل فرقة الآية بناء زين للفاعل، ورفع لام قيل على النبأة عن الفاعل وجر الأولاد على الإضافة ورفع الشركاء وقد اختفى النحاة في تحريجه على النحو التالي: يرى الجمهور أن الفعل مبهم يبدل على زين.
١ - إجعا الحجة من القراء عليها.
٢ - ورود تأويل أهل التأويل بذلك (٤٤) ويعتبر في ذلك إلى ما يسميه (المعروف من الأساليب العربية) فيجعل هذه الأساليب أصلًا والقرآن فرعا، وهذه قلب للأوضاع وعكس للمنطق، فبالنظر السليم الأمر يقضي العكس، وقد تعقبه نظام الدين النيسابوري (٢٨٨ هـ) فقال: (٤٥) والحق - عندى - في هذا المقام أن يجعل القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه، والقراءات السبع كلها متوارثة، فكيف يمكن تخطئة بعضها، فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته وصفاحته، ولا ينفت إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتركبيهم أم لا؟ وإن ورد فكثير أم لا؟ أهّـ.

والكلام جواب لسؤال مقترب كأنه لما قيل: زُمّن هم قلأ أولادهم، قيل: ومَن زِمّه؟ فقيل:
زيه شركاؤهم، قال سيوبيه ١٦٨/٢١: وهذا قال الشاعر:
ِّبِّيْكَ يَبْعَثُ ضَرَّعَ خَصُومَةٍ وَحَبَطَ مَمّا تَطْبِعُ الطَّوْقَتْح.
كأنه قال: يكبح ضارع خصومة.
والذي تقبل النفس إليه ما ذكره الجمهور لأمور:
١ - وجود النظير وهو قراءة فتح الباء في قوله - تعالى - (٤٦) يَسْعِّبُ له فيها بالغدو والإصال.
٢ - أنه في حال إضافة المصدر إل مفعول لا يصرف بذكر الفاعل بعدها - في الفصحى - أي: فالفاعل يكون عذونا كما في قوله - تعالى - (٤٧) لا يسمى الإنسان من دعاء الخير (فصلة ٤٩) والمعنى فيما يكون: قلهم أولادهم - من دعائه الخير.
٣ - أنه في جعل الشراء فاعلاً للمصدر - قال - إبقاء لـ ١٤ زين - حتى لا فاعل.
(٤٨) انظر: تفسير الطبري ١٠٢ ٤٤.
(٤٩) انظر: غرائب القرآن ورغائب القرآن ٨/٣٧.
حتى الذين كانت القراءات عندهم مصدرًا من مصادر التقعيد لم يثورعوا عن إنكار هذه القراءة المتواترة الصحيحة لغة. فالقراء (١٧٠٧ هـ) - وهو من أئمة الكوفة - يرد هذه القراءة بحجة عدم وجود نظير لها في العربية (٢٠١)، وأن ما ورد مواقفًا لها في الشعر العربي من قول الشاعر:

فزجت نجيتها متمكتنًا زج القلصوس أبى مزادة(١٣٠) مطعون في صحة روايته، والصواب: زج القلصوس أبو مزادة(٢٣٧) يضاف إلى هذا مخالفته لرسام المصحف، وقد صرح أكثر من مرة في كتابه «علاقتي القران» (٣٣٣) برد القراءة المخالفة لرسم المصحف، وأنه لا يشتبه في صحة الكتاب، وأن اتباع المصحف - بما يقول - إذا وجد له وجه من كلام العرب وقراءة القراء أحب إليه من خلافه وكذا الذين احتجوا للقراءات وعلموا لها رقوا هذه القراءة وحكموا بقبحها وضعفها كابن خالويه (٢٣٠) (٣٩) وأيام القارئ

(٥٠) انظر: معاي القرآن ١ /٣٥٨.

(٥١) البيت من مجزري الكمال. قال البغدادي في خزانة الأدب ٤٤ /٤١٥ : ١، يروي لبعض المدفونين المولدين، وقيل: هو لبعض المولدين ممن لا يعجب بشعره، اه وذكر الزعفراني أن هذا البيت موجود في بعض نسخ الكتاب، وأن سببه بريرة من عهد، بدأ على مذهبェ في مسألة الفصل بين المضايغين، والرواية المشهورة بالصرامة، فزجت بمرجه، ومعناها: طعنها بالرحيل القصير، والضمير فيها لراحته على ما قبل، والقول: الناقة الشابة النثبة، وأبو مزادة: كنية رجل. 

انظره في: الخصائص لابن جني ٢ /٢٠٤، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأباري، ح ٢ /٢٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ /٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ /١٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ /٢٧٨، وشرح الكلافية الشافية له، مه ٢ /٩٨، والأشملي مع الصبان ٢ /٧٦، والمقاصد النحوية (شرح الشواهد الكبرى) للعيني ٣ /٢٦٨.

(٥٢) انظر: معاي القرآن للفقراء ٢ /٨٠،٠٨، وقيل: نجيتها متمكتنًا، زج القلصوس أبى مزادة، أتى: إن الصواب خفصة على الرواية، وأن يكون من حيث القياس، وإن لم يرو إلا بالنص، أه الدور المصنون ج ٢ /١٥٢، أ، ب.

(٥٣) انظر ج ٢ /١٨٣ /٣٣٠، ٣٣٠.

(٥٤) انظر: الحجة في القراءات السبع ص ١٥١.
(197 هـ) وذكى مكي بن أبي طالب القيسي (637 هـ) حيث رمي القراءة بالضعف، وذكر أن الفصل يمثل هذا في الشعر بعيدا، وإجازته في القرآن أبعد...

ثم جاء بعد ذلك الزمخشري (58 هـ) - وأغلظ في الرد وأساء في عبارته - حيث قال: جاجزما بركاكته ومشيرًا إلى أن الخطأ في الكتاب هو الذي دفعه إليها: وأما قراءة ابن عامر. . . فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمحا مردوقا... فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظام وزجائه؟ والذي جعل على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركاءهم مكتوبًا بالبياء، ولو قرئه بغير الآباد والشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم يوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب (50) أهنا.

وقد ركب في هذا الكلام عمياء وتأه في تهاء - كما يقول ابن المنير (59)؛ إذ

------------------------
(50) انظر: كتاب المهمة في علل القراءات السبع القسم الثاني من ج2 ورقه 223/2 بخطوط وخرزات البلداد 4/243. 427/1 مشكل إعراب القرآن.
(51) انظر: الكشف عن وجه القراءات السبع علماها وحجيجها 1/452 ومشكل إعراب القرآن.
(52) قال مكي: روزي - أيضا - عن ابن عامر أنه قرأ بضم الزاي من زين، ورفع قال: وخفض الأولاد والشركاء، وفيه - أيضا - بعده، اه مشكل إعراب القرآن 1/227. ويمكن تبريدها على أحد وجهين: هما: -
الن ين: الفناء الذي ما تلقى إليه الزمخشري عن كلمته المذكورة، وهو المختار وعليه أكثر العلماء.
التقى: أن تكون الباء المشبعة في المصحف مضومة، أو تكون مبسطة من الحمزة على لغة من يقول: شفاز الله يشفه شفازا، وهذه لغة غير نظرية في القرآن.
انظر: شرح أبي صений السيف على الكتاب ج2 وم 168/15 (رسالة).
(50) انظر: الكشف 2/454.
(51) انظر: الخصاف 2/53 (على هامش الكشف).
تخيل أن القراءة أعمى لوجه السبعة اختبر كل منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا، لا نقلاً وسماً ثانيًا للذات وعليه عامر في قراءته، وأخذ بينيًّا منشأً غلبه رؤيته لبئس ثابتة في شراكاه وهما بذلك على أنه مجبر، وتعيين عنده نصف أولادهم بالقياس إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معًا، فقاره منصوبًا.

أقول: الرسم وإن كان شاهدًا على جر شراكاه، إلا أدعى الرحشى — حيث إنها كتب بالله لمن نصف الأولاد ليس فيه إلا النقل المحدود؛ لعدم وجود ما يدل على نصبه، إذ أن المصدر مهمل من شكل ونطق، فرسم الأولاد يتحمل الجر أيضًا — إلى جانب احتلال النصب، وهو — أي الجر — ما رجحه علماء النحو — على القول باتباع الرسم، وذلك يجعل الشركاء بدلًا من الأولاد (بدل شيء من شيء) لأنهم قسوا أنفسهم وأبعاد منها؛ أو لأنهم نصهم في النصب والمراث والذين. ومن المحال أن يكون ابن عامر في قراءته — تابع في شيء وناثلًا في شيء آخر، بل مرد جميع ما قرأه إلى النقل مطلقًا، فيثبت بهذا بطلان دعوى الرحشى وتغليبه له من هذه الجهة قول من لا يقتضي للعلماء قدرهم، وكيف يجوز للحامل قراءة مسوحات ورواية أن يكون مستنده في ذلك خطأً، لا يدري صحيح هو أم فاسد هذا لا يجوز، وليس معًا يغلط فيه من له أذني مسكة في هذا الفن فضلاً عن شهيرة عنايته به، وضبطه بجميع أبوه.

كما أن هذه القراءة بنصف الأولاد والفصل بين المتضابين بها يعلم ضرورة.

أن النبي ﷺ قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي ﷺ على عدد النواوين من الأئمة، ولم يزل عدد النواوين يتناقلونها ويقرأون بها خلفًا عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها - أيضًا - كما سمعها، فهذا معتق أهل الحق في جميع الوجه السبعة أنها نموذج جملة وتقصيًا عن أصح من نطق بالضاد - ﷺ - فتفقير شيء منها في معنى تغليط رسول الله، بل تغليط الله - عز وجل - نعوذ بأله - سبحانه - من ذلك(11).

وقد تبع الزمخشري في هذا المسالك: ابن عصفور(12) أَي: فالذي دعا ابن عامر إلى هذا الحرف من القراءة - في نظرهما - هو رسم الصحابي، فحسب، حيث إنها رست براء في مصاحف أهل الشام وشركائهم، وفي سائر المصاحف - شركاؤهم - بالواو(13).

ومعنى هذا أنه كان أسيرًا للرسم، ولم يعتمد على الرواية والنقل.

وليس الأمر كما ارتاهم هؤلاء، إذ الخط العربي لم يكن سبيلاً في اختلاف القراءات بل كان مساعدًا على استيعاب القراءة الصحيحة بحالته التي كان عليها عند كتابة المصاحف العثمانية من إضعاف النقط والشكل، فليست العبارة بالخط، ولا لا أعتمدت قراءات كثيرة يسمح الخط بها، كما عاب القراءة أبو البركات الأنباري(14) فيقول: وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع 11، وأبو جعفر النحاس(15).

(13) انظر: كتاب الإنصاف فيما تضمه الكشاف من الاعترال لأبد الميز 2/03 وروح المعاني
للأبوس المجلد الثالث ج.8/33.
(14) انظر: شرح الجمل 2/06.
(15) انظر: الميز في نفس مصاحف الأضرار لأبد عمرو الداني ص 107.
(16) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن 1/243.
(17) انظر: إعراب القرآن 2/98.
حيث وصف الفصل فيها بأنه لا يجوز في كلام ولا شعر، وابن عطية (١٨٨) بأنه ضعيف في استعمال العرب وأبو البقاء المكروى (٤٥٦ هـ) بأنه بعيد، وأبو يعيش (٢٣٣) بأنه لم يرد به بيت، والقياس بدفعه، وأبو عصفور (٢٣٣) بأنه غير مقيس. وقد حكم عليها بالشذوذ ابن بزينة (٢٦٦ هـ) والرضي (٣٣) (٢٦٨ هـ) والدولت آبادي (٤٨٤ هـ). قال ابن بزينة: وفي الآية قراءات أشذوها قراءة ابن عامر (٢٠٠).

هذا ما ساقه الطايوان والمتكرون لقراءة ابن عامر هذه، وهي أقوال في حد ذاتها، وإن كانت صادرة عن بعض أئمة اللغة والتفسير - قد جانبه الصواب; لأنها طعن فيما ثبت توأمة؛ ولأنه لا سبيل للعمل الأئمة على الخلط إلا بطرق قاطع، ولا قاطع هنا...

قال السمين الحليبي (٧٥٦ هـ): وهذه القراءة (أي قراءة ابن عامر) متواترة صحيحة، وقد تجرد كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى

(١٨٨) انظر: المحرر الوجيز ٦ / ١٥٨.
(٢٣٣) انظر: البيان في إعراب القرآن ١ / ٥٤١.
(٢٠٠) انظر: شرح الفصل ٣ / ٢٢.
(٢٦٦) انظر: شرح الجمل ٢ / ٦٠٩.
(٣٣) هو عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي، النجيمى التونسي، يكونو أبو محمد؛ كان حافظًا للشعر والأدب، ومشاركاً في عدة عون، ولله فيها مؤلفات تكشف عن عمق ثقافته و粧ه أفقه، توفي سنة ٩٢٢ هـ (ترجمته في: الحلول المنسوبة في الأخبار التونسية محمد بن محمد الوزير السراج ١ / ١٦٦ وجمع المؤلفين لرضا كحالة ٥ / ٥٣٩).
(٢٠٠) انظر: شرح الكافية ١ / ٢٩٤.
(٢٣٣) انظر: شرح الكافية ١ / ٣٣٢.
(٣٣) انظر: شرحه على الكافية ٢ / ٢٣٠، وهو أحمد بن عمر الدولة آبادي الهندي، يلقب بـ "شيباب الدين"، عالم في النحو من مؤلفاته: الإرشاد في النحو، وحواشي على الكافية، توفي سنة ٨٤٨ هـ (ترجمته في: معجم المؤلفين ٢ / ٣٠٠).
القراء السبعة سندا وأقدمهم هجرة. أما علم سنده فإنه قرأ على ابن الدرداء، ووالدته بنت الأسعف وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المخرومي، ونقل بحجة الدماري أنه قرأ على عثمان نفسه. وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة رسول الله - صل الله علیه - وناهيك أن همام بن عمر أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه، فإذا ذكرت هنا - هذه المجلة - تبيينها على خطأ من رد قراءته ونسبة إلى لحن أو تتابع مجرد المرسم فقط - اهـ (7)

ومع أنه لا تهتم دليلا على ضعف القراءة وبعدها عن قياس العربية، فقد تصدى للرد عليهم، وانتصر لهما من يقاطعهم وقد أوردوا من لسان العرب نظرًا ونظرا ما شهد لصحبها لغة... قال الصافي (8/1108) (77):

«زعموا أن ذلك (أي الفصل بين المتضابتين) لا يجوز في النثر، وهو زعيم ناسد؛ لأن ما نفوه قد أثبته غيرهم» (78)

ومع أن أيدوا القراءة وانصرفوا لها: أبو القاسم عمرو بن حجرة الكرماني (500 هـ) حيث وصفها بأنها قوية في الرواية، وعالمة في الإسناد، وموقفة لإمامهم... (79) وابن مالك (372 هـ) الذي استند إليها في تقرير قاعدة الفصل بين المتضابتين - في الاختيار - وجعلها علامة له، فقال في الكافية الشافوية (80):

وإذن أو شيء قد يفصل جزاء إضافة وقد يستعمل

(75) انظر: غابة الأمل في شرح الجمل م/2496 رسالة.
(76) انظر: الدر المصون ج/3 ورقة 101/134 وأخطط، وخرزانة الأدب 4/224.
(77) انظر: غبة النفع في القراءات السبع ص/317 عن هاشم سراج القارئ المبدى وتذكر المقرئ المنهي لابن القاضي.
(78) ثبت أثبات الفصل بين المتضابتين في النثر في الحديث الشريف، وكلام العرب، وسأذكر أمثلة ذلك فيما بعد.
(79) انظر: لباب التفسير ج/1742 مخطوطة وغرائب التفسير وعجائب التأويل 1/387.
(80) انظر: شرح الكافية الشافوية ج/2/978.
فصلان في اضطرار بعض الشعراء، وفي اختيار قدم أضافوا المصدر لفاعل من بعد مفعول حجز كقول بعض القائلين في الرجز يفرك حب السنبل الكفاح في القاع فرك القطن المحال، وعمد قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر وأبو حيان الأندلسي (545 هـ) فقد انصر لها ورد على من ردها أو رماها بالقيق واللغط فرد على الفارسي مقاتله بقوله (81). وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: "هذا غلام إن شاء الله أخيك (82)", ففصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل في اسم الفعال في الاختيار، قرأ بعض السلف هم خلف وعده رسله (83) ونصب وعده. وخفض رسله (84)، وقد استعمل أبو الطيب (85) الفصل بين المصدر المضاف إلى الفعال بالفعل؛ اتباعا لما ورد عن العرب، فقال: بعثت إليه من لسان حديقة سقها الحيا سقي الرياض، الصحابي (86).

وقال أبو الفتح (87): "إذا اتفق شيء من ذلك تطرفي حال العرب وما جاء به،

(81) انظر: البحر المحيط 4 / 830.
(82) حكاية ابن الأعراف انظر: شرح الكافية للرضى 1 / 293.
(83) من الآية 47 بسورة إبراهيم.
(84) قال الألوسي: "وقرأت فرقة " مختلف وعده رسله"، ونصب وعده" وإضافة " مختلف إلى " رسله"، ففصل بين المصدر والمضاف إليه بالفعل، وهذه القراءة تؤيد إعراب الجمهور في القراءة الأولى... روح المعاني مع 5 جذاز 130 / 253.
(85) التبني: أحمد بن الحسين المتوفى سنة 54 هـ، وهو ما لا يحب بشعره...
(86) إنظر: ديوانه بشرح أبي البقاء المكي 1 / 158 وفيه "حملت... بدل " بعث... وه الحجي... بدل... الحيا...، ومعنى أنه جعل الحديقة قصيدة لما فيها من المعاني، كما يكون في الروضة من الزهر والنبات وجعل العقل ساقية لها... لأن المعاني التي فيها إذا تحسن بالعقل، فجعل العقل ساقية لها كما تسمى الرياض الصحابي.
(87) ابن جني. انظر: الخصاصات 1 / 380، 287.
فقد كان فضيحة وكان ما أوردته يقبله القضاي، فالأولى أن يحسن به النظر؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إلينا من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها. وقال أبو عمرو بن عبد الرؤف (88) : "ما أنتم إلى يكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافقاً لجاءكم علم وشعر كثير . . . آه كما ردّ على الزمخشري بقوله (89) ; " وأعجب لعمجي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محذوف قراءة متوارطة موجودة نظرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء حظ هذا الرجل بالقراء الآثمة الذين تغيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم . آه.

فهو - هنا - يوجّه نقده اللاذع إلى الزمخشري، ويرى أن ابن عامر ثقة في روايته فيبقوه (90)، وأن ما قرأ به في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلة (91).

ومن وجه - أيضًا - نقده إلى الزمخشري في رده لهذه القراءة القاضي أحمد بن المتنى الإسكندري (683 هـ). فين أن ابن عامر لم يكن ناقلًا لهذه القراءة عن طريق النشأة والرأي - كما ظن الزمخشري - بل إنه أثبته عن طريق السماعة كما هو معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة، وأن ما قاله الزمخشري لم يكن له أحد من المسلمين، وما حمله على هذا الخيال إلا التالف في اعتقاد أطراد الأقيسة النحوية فظتها قطيعة حتى يرد ما يخالفها (91).

وربما كان أجمع دفاع عن هذه القراءة المتوارطة التي قرأها ابن عامر - في نظره - هو دفاع ابن الجزري (683 هـ) فقد عقد مبجورًا خاصًا للدفاع عنها

(88) انظر: طبقات نحو الشعراء لأنين السلام الجميلي 1 / 20.
(89) انظر: البحر البصري 4 / 230.
(90) انظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان 3 / 303.
(91) انظر: الفقه 2 / 50.
(92) انظر: كتب الانسحاب فيما تضمه الكشاف من الاعتراف 2 / 30.
 وعن صاحبها (93).

ثم إن هذه القراءة كانوا يمحافظون عليها ولا يرون غيرها. قال ابن ذكوان:

«شركائهم»: بيا - ثابتة في الكتاب والقراءة، قال: وأخبرني أبو يرب - يعني
ابن تميم شيخه - قال: قرأت على أبي عبد الملك فاضي الجند: زين للكثير من
المشركين قبل أولادهم شركاؤهم. قال أبو يرب: فقلت له: إن في مصحفى
وكان قديماً - «شركائهم» فمحا أبو عبد الملك الياه وجعل مكان الياه ووا
وقال أبو يرب: ثم قرأت على يحيى بن الحارث: شركاؤهم، فردة على يحيى
شركاؤهم، فقلت له: إنه كان في مصحفى بالياه ففحكت وجعلت ووا،
فقال يحيى: أنت رجل موت الصواب، وكتب الخطأ، فردتها في المصحف
على الأمر الأول (94). وهذا إن دل فإما يدل أن الناس بدمشق وسائر بلاد الشام
حتى الجزيرة الفراتية لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر (95).
المبحث الثاني
مدى مطابقة قراءة ابن عامر المذكورة
للقياس النحوى

بعد عرض ما ساقه المؤيدون من نصوص وحجج فيماسبق يتضح لنا أن ما قرأه ابن عامر من نصب الأولاد وجر الشركاء - لا يرد - لسقته من حيث التواتر - كما ذكرت سابقاً - وكذا من حيث القوانيين النحوية ، فقد وقع الفصل فيه من المضاف الذي هو شه片面ل - والمراد به المصدر - : قول:

والمضاف إليه - وهو فعل المصدر - : « أكبرائهما » ، بما عمل فيه المضاف النصب وهو المفعول به : أولادهم ، في السعة ؛ إذ القرآن ليس فيه ضرورة ونظره قولك : « أعجني دقي الثوب القصر » (7) وعرفت إعتاق الجارية سيدها » ، و« إعطاء الدروهم زيد » (8) هذا مع وجود الفاصل بينهما أما بدوته قول:

ولولا دفع الله الناس (9) فاسم الله - تعالى - فعل كما أن الشركاء
فعالون (10).

وما قرأه Ibn عامر أحد صور الفصل الثلاث الجائزة - في الاختيار - وإن كانت مجال خلاف بين النحاة ، وهى ذى الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعل ، والفاعل إذا مفعوله كقراءة ابن عامر التي هي محل حديثنا.

وأما ظرهه كقول من يوثق بعريته : ترك يومًا نفسيك وهواها سعى لها في

(96) انظر : الإتحاف ص 318.
(97) انظر : شرح عمة الحافظ وعدة اللانظ لابن مالك ص 376.
(98) من الآية 40 ، بسورة الحج.
(99) انظر : الحجة لأبي على الفارسي القسم الثاني ج2 ورقة 443 / ب.
الثاني: أن يكون المضاف وصفًا (اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال أو اسم مفعول) والمضاف إليه مفعول الأول، والفاعل إما مفعول الثاني كقراءة بعض السلف، فلا تخسّن الله خلفه وعده رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - بنصب وعده وخفضه (صلى الله عليه وسلم)، وإما ظرفه كقوله - عليه السلام -: هل أنت تاركو لي صاحبي؟ (صلى الله عليه وسلم)، أي: تاركو صاحبي لي وتركو أمرًا ل.

وقد أشار ابن مالك إلى هاتين الصورتين بقوله:

وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يضاف نظرًا ونظرًا إلى فاعله مفصولًا بفاعل، وربما فصل في اختيار - اسم فاعل المضاف إلى المفعول بفاعل آخر، أو جار. وبج والعروج (صلى الله عليه وسلم).

__________________________________________________________

(100) ترك مضاف ونفلس، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومعقوله. وهو مصدر وهو يومًا، ظرف فاعل والتخير: ترك نفسك شأناً يومًا. ويدخل أن يكون الأصل: ترك نفسك، فتكون من الإضافة إلى الفاعل بعد حذف الفاعل. انظر: شرح التصريح ى/ 58.

(101) من الآية / 27 سورة إبراهيم.

(102) خلاف: اسم الفاعل متعد لاحق. وهو مضاف وهو رسول مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعول الأول، وهو وعده، مفعول الثاني وقد فصل به يهوداً، والنفس: فلا تخسّن الله خلفه وعده. انظر: السابق ى/ 58.

(103) أخرج البخارى في صحيحه 5/ 6 (كتاب الفضائل) / 70 (كتاب اللفظ - سورة الأعراف) عن أبي الدرداء. وهو شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار ومحور بين المضافين إن كان الجزار متعلقًا بالمضاف. انظر: شاهد التوضيح لابن مالك ص ١٦٧، وقد يحمل عدم الإضافة بأن تكون النون فيه ملتوية كحلفها في ترجمة الحسن وما هم بضاري به من أحد.(البقرة / ٢٨) كالأمي الديهي انظر: حاشية البخارى على شرح الأشيوعي ٢/ ٢٧٧. ٢٧٧.

(104) انظر: صحيح مسلم ١٢/ ٢٤ (كتاب الجهاد والسير) والمعجم الكبير للطبراني ١٨٨، ٢٠٤. قال الدوائي في شرحه على صحيح مسلم: هكذا هو في بعض النسخ. تاركو: ونون - وفي بعضها تاركون - بالون. وهو الأصل، والأول صحيح، أيضًا - ١٢٠.

(105) انظر: التسهيل ص ١٦١.
وهذه النوع من أحسن الفصل، لأنه فصل فيه بعسول المضاف فكان فيه قوة وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالابتطرار(10)، وإن كان الفصل في المصدر أحسن من الوصف(11).

الثالثة: أن يكون المضاف لا يشبه الفصل والفصل القسم، ومن ذلك ما حكاه الكسائي عن العرب، وهذا علام ولهدلال، وما حكاه أبو عبيد: إن الشاء للجزر فسمع صوت ولهدلال، والآية (11) ففصل فيما بين المضافين بالقسم ولهدلال، للكترة دوره في الكلام (111).

والابن مالك في الفئة يقول:

وقد أشار ابن مالك في الفئة، يقول:

وقد أشار ابن مالك في الفئة، يقول:

وزاد(111) - على الصور المذكورة - الفصل ب - إياها، وقال: إن الفصل ب - إياها مختصر.

ومثله يقول الشاعر:

أما خطأ ما إياها ومثبا، وما دم ولقي بالله أجر (%).

(106) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 2 / 373.

(107) قال ابن هشام في كتاب التسهيل، انظر: حاشية بين على شرح التصريح 2 / 57.

(108) (99) انظر: الإنصاف 2 / 44 و المتضامن 2 / 56.

(109) انظر: شرح الكافي 1 / 272.


(111) من بحر الطويل، قاله تأبيث شاير، ولهما ثنايفين، ابنه الثامن، ابنه النامي، شاعر جاهلي قوله:

و هما خطأ، أصلهما: هما خطتان فحذختهما النور، وهي بتية خطة، وهي القصة، والخلة،

وا الإلمار - بكر المجرة - بكر المجرة.

والمعنى: ليس ل إياها واحدة من خصائص المضاف على زعمكم، إما إسرار والترمز، منكم إن رأتم

العفو، وإياها قيل وهو ألحر أجر، وهذا عبكم واستمروا، وهو على الرواية المذكورة شهد على

الفصل ب - إياها وبين المضاف - خطأ، والمضاف إليه - إسرار - وهذا على سبيل المنهجر، إذ لا

ضرورة تلزم ذلك.
في رواية الجر (113). وما سوى ذلك من المذكورات فمختص بضرورة الشعر.

* * *

انظر في: شرح التصريح 2 / 58 والأسموني مع الصبان 2 / 277 والمقاصد النحوية 3 / 487

(113) كما يروى بالرفع، وتكون النون قد حذفت للضرورة.

انظر: شرح التسهيل لابن مالك 1 / 62 وشرح الكافية الشافية 2 / 994.
بيان الخلاف في مسألة الفصل بين المتضامنين

مذهب البصرة

(114) مسألة الفصل بينهما إلا بالظرف وحرف الجر. في ضرورة الشعر قال سيبويه: "يا سارق الليلة أهل الدار، لا في شعر، كراهيته أن يفضلوا بين الجار والمجوز".

ومما جاء في الشعر، وقد فصل بينهما بالظرف قول عمر بن قمية: "لم رأته ساتيما، استعبرت الله در اليوم من لاه".

(115) انظر: الإنصاف ح 27، وما بعدها (مسألة رقم 10) وشرح التصريح 2.

(116) رجز لم أتفق عليه، فقد جعل الليلة في مفعول على سبيل التوسع، لأن نصرة من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين يقال: سرقه، مما يقال: سرق منه مالاً، وأجز بعض التحريين خفض "أهل الدار"، ونصب "اليوم"، وجعلها فصلة بين المتضامنين.

يريد: يا سارق أهل الدار الليلة.

انظر في الكتب 1/150، والأمثال شجيرة 2/40، وابن يعيش 3/46، والمهم 1/227، وخزيران الأدب 3/18، 245، 224، (عاصماً).

(117) رديد: المسالك والمشتهر إليه.

(118) من بحر السريع وهو ضمن آيات ثلاثة أراد بها نفسه فكى عنها، أو أراد بها ابنته وهو الصحيح - لأنه قد خرج مع أمراء الأقيس ومعه بنته إلى ملك الروم فاستعبرت، أي: بكت من وحشة الغربة، لبدها عن أرض أهلها، وقاله: ساتيما، جبل بهند سمي بذلك لأنه لا يعلم تلجه أيضاً، وعليه أنه:

وأبهره من نبلت مشابئنا وأكبر مما سلم من الفكر...

وقيل: لأنه ليس من يوم إلا يسفر فيه دم، كان هوابة جمله واحدة: ساق، دما، وسادي وسائرها، وهو من سندي الثور، فكان الأعمام تسعى فيه كمسدى الثور، وقال جبل متمهل من بحر الروم إلى بحر الأفند، كما قال أبو عبد العبد، في معمود عامه استعمج به 3/714، وأصل الكلام: الله در من لاه اليوم، فهم في موضوع خفض بإضافة "در" إليه...
والجار والمحجور قول درنا بنت عببة من بنى قيس بن نعيلة: 

"هنا أخوا في الحرب من لا أخاه له: إذا خاف يومًا نبوءة. فدخاهما (111)."

وقد يقع بينهما فصالان كقول ذي الرمة (12): 

"كأن أصوات من إيفان بن الٍّ أواخر المَّيْس أصوات الفراريج (121)، فهذا وما قبله لا يجوز في الاختيار، بل هو خصوص بالأضطراب. لوجود:

أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فصحضنت أجنبيته."


(120) فظهر في: ديوان ص.100 والرواية فيه: أن الأغاض الفراريج أية تصويتها من شدة السير.


الثاني: أنه فصل بحرف جر أو بما فيه مفعول حر جر مع كون المضاف مقتضى للجر، ففي إيلانه ظرفًا أو حر جر يلاقى مقتضى الجر (١٢٦).

والاقتصار عليهما دون غيرهما مما قد يفصل به في نظورهم - راجع إلى أنه يتسع فيما ما لا يتسع في غيرهما (١٢٧)؛ ألا ترى أنهما يقعن موقعا لا يقع فيه غيرهما نحو قوله: تعالى: فَإِنَّ هِيَ قُوَّةٌ جَهَاَرٌ (١١٤) فإنه فصل بين إن، واسمها بما يتعلق بخبرها، ولو كان بغير الظرف لم يجز؛ ألا ترى أنهم لا يجوزون نحو: إن زيده عمرًا ضاربًا، إذا نصبت زيده بضارب (١٢٨).

أو لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمن أو مكان فكانت كال موجودة.

ولن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمها سبب، فلا ذلك جائز إقحامها (١٢٩).

والذي دفعهم إلى منع الفصل بينهما إلا في الشعر خاصة بالظرف ونظيره لأنهما - لشدة افتقارهما - صارا كالكلمة الواحدة، فهما بمزلة شيء واحد من حيث كون المضاف إليه من تمام المضاف من جهة أنه واقع موقع تنويهه (١٣٠)، أو من جهة أنه معين لمعناه كلام، التعريف (١٣١)، أو لشبه المضافين بالجار والمجروح.

ومن المعلوم أنه لا يفصل بين حروف الكلمة الواحدة، ولا بينها وبين التنوين اتفاقًا، ولا بين الجار والمجروح غالبًا، فكذا ما جرى بجراح قياسًا، وهذا مانع

(١٢٦) انظر: شرح الكاتبة الشافعة: ٢ / ٩٨٠.
(١٢٧) انظر: الإنصاف: ٢ / ٤٣٥.
(١٢٨) من الآية / ٢٤ بسورة المائدة.
(١٣٠) انظر: شرح الفصل: لأي يعيش / ١٣٣.
(١٣٢) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب: لشمس الدين الكيشي: ٣٣٩.
لفظى كما أنثى مانعًا معنويًا، وهو أن مقصود الإضافة الحقيقية (المخصصة) التخصصي، والفصل يمنعه كأداة التعريف، وحملت المجازية (غير المخصصة) عليها لشبه (124).

ويقيس ذلك يقتضى عدم الفصل مطلقًا (125) ولكنهم خالفوه في الشعر ؛ لضرورة الوزن، وبطريرك الزمان لمناسبة الذوات والأحداث باتقارها إليه، لعمومه بخلاف ظرف المكان، وقد حملوا الفصل بالجار والمحور عليه، لتقديره (126).

هذا، ولم يجرى الفصل عنهم - في الاختيار - إلا في مواضيع خاصة جاء الفصل فيها لغرض توكيد معنى الكلام وتمويحه ليس غيره (127)، وها هي:

(1) الفصل بالمعطوف كقول بعض العرب: "مررت بخير وأفضل من..."

(121) انظر: كثر المعلق في شرح الأمالي ووجه التهاني للجميري. الجزء الثاني ورقة 90 / 90.

أخطط.

(122) انظر: كثر المعلق في شرح الأمالي ووجه التهاني للجميري. الجزء الثاني ورقة 90 / 90.

فلم يكون من التفصيل، ومنه الخليل وسيوبيه، وهو المذهب ؛ إذ ليست الصفة كالضاف إليه ؛ لأن المضاف إليه داخل في المضاف ولكنه يلزمه ؛ ألا ترى أنك لو قلت: عبّد أو أميرًا وأنتم تريد الإبهامة لم يجز لك. أما الصفة قالت بالأخير إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف. انظر:

شرح الفصل لابن بعيش 2/ 14 والكتاب وهمهشة 2/ 226.

(121) انظر: كثر المعلق جدًا ورقة 90 / 90. أخطط.


(123) إن لم يجز ذلك إذا لم ترد به أكثر من هذا. 3004.


(2) الفصل بـ (ما) كقول أديب الفرس (130):
قدعت له وصحبت بين خامر وبين إمام بعد ما تأمل...  
(4) الفصل بـ (لا) كقول عامر بن وائلة الصحابي:
تركت له حين لمالي أعيش به وحين جن زمان الناس أو...  
(134) انظر : الكتاب 1 / 180 وإن اعترضه المبرد من حذف الأول ; لدلالة الثاني عليه. 
(135) من مجزوء الكامل ; قالت سعد بن مالك بن ضياء القيسي جد طفقة بن عبد ; وهو من 
مطلع قصيدته حماسية يعرض فيها بالحارث بن عبد عند، ومعنى وضع أراهظ 4 أي : حطمهم 
и أسطوانة ظلمهم لهم ثم ذكر شرب في هذه الحرب فاستراحا من مكابتها كنساء ، وفيه حذف 
وضاع ، أي وضع ذكر أراهظ ، وهو مجموع 5 أراهظ جمع رهظ ، وهو النفر من ثلاثة 
إلى عشرة . يريد : يا بؤس الحرب بإضافة الأول إلى الثاني وإننى لما يحكم الله بينما؟ لتأكيد معنى 
الإضافه. انظر فيه : الكتاب 2 / 4 والمقتضب 4 / 2 و 103 والآمال الشجرية 4 / 82 و 81 
بيع 2 / 104 و 4 / 32 والخاتمة 1 / 97 و شرح ديوان المعجم للمزرق 400.  
(136) ذكر السرايا في مثل هذا وحيج بين، والذي يحتوي منها الثاني ، وهو أن يكون المسم الذي 
بعد 5 لاب مضاغاً إلى الاسم الذي بعد الاسم ، وتكون اللام احتد و إذا ماء ماءة الإضافة انظر :
هشام الكتاب 2 / 277 وما يدل على إضافته نسبي بالألف إذا لفت 5 أب ; لا يكون معرضاً 
بالحرف إلا في حالة إضافتها إلى غير منكم مالم ، انظر : شرح الفصل لاب يعيش 2 / 10.  
(137) انظر : ديوانه ص 6 و هو من أبيات معلقة برواية :
قدعت له وصحبت بين ضارج وبين العذيب بعد ما ملأم 
والآفات المذكورة والغيرة كلها أحياء ماكن.  
(138) أصله : يا بؤس ملأم ، فزيدته 6 ما فصلة بين المضاف والمضاف إليه. انظر فيه : البسيط 
في شرح جمل الرواية لأبي النهยว 2 / 91 و فيه محل الشاهد فقط وشرح القصائد السبع 
المشهورات للناحاس 1 / 191 والخاتمة 9 / 244 و فيما رواية الديوان.
كلباً) في رواية الجَر.

(5) الفصل بالنماذج المكرر، ومثله في زيد عمرو. هذه هي مواطن الفصل عندهم في الضرورة والسعة، وما جاء مفصولاً بغيرها يعد - في نظرهم - بعيداً عن مقتضى القياس النحوي ومن هنا ركزوا قراءة ابن عامر وحكمو بها لتبجيها وبعدها عن قياس العربة، وكدأ من تبعهم وأرثهم مذهبهم كأبي البركات الأنصاري (141) والرضي (67هـ) وقيل (142) وغيرهما.

قال الصبان: ولهما تبع بعض النحاة والمفسرين مذهب البصرين رذوا قراءة ابن عامر ولا عبرة بذلك مع ثبوتها بالتوارث (هـ). مذهب الكوفين والأخفشي جواز الفصل بينهما بغير الظرف وفي غير الضرورة. أي مطلقًا قال أبو حيان (143): في النهاية أجاز

(139) من بحر البسيط، وهو ضمن أيات يرسم فيها ابنه طفلاً. قوله: جنس الزمان: اشتد، ومثله قوله: كلباً، وهو داء يشبه الجون بأخذه فيعقر الناس، وقد استشهد به على إضافة حين إلى والغير داء، وزيادتها في الففت على حد قولهم: جنب بلا زاد. أنظره في:


(141) انظر: الإنصاف مع 7 / 436.

(142) انظر: شرح الكافية 1 / 293.

(143) يُمنق سبك ذكرهم فين رد القراءة وأنتهاها.

(144) انظر حاشيته على شرح الأشمون 2 / 276 بتصرف.

(145) انظر: الإنصاف مع 7 / 427 والإرشاد إلى علم أهل السنة 239.

(146) انظر: منهج السالك لأبي حيان 2 / 303.

(147) انظر: الإرشاد 2 / 535.

الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر. وفي الكلام: اه. ويترتب على هذا أنهم توسعوا في مسألة الفصل فحكموا بجرائه في سبع صور، منها ثلاثة جائزة في السعة، أي النثر، وهي التي ذكرها آنفاً، وأربعة جائزة في الضرورة، وهي:

1) الفصل بعمول غير المضاف، سواء أكان فاعلا أم مفعولا أم ظرفًا: فالأول قول الشاعر: أَنْبُحُ أُيُمَّانُ وَلَدَادُ بِهٍّ إِذْ نَحْلَاهُ فَغُمْمُ مَا نُهْلَاهُ(١٤٩)
والثاني قول الشاعر: تَسْقَى أَمْتَحَّا نَدِى الْمَسْوَاكَ رَيْقَتَهُ كَأَنْ تَضْمَنُنَّ مَا الْمَزْنَةَ الرَّصِفِ(١٠)
والثالث قول الشاعر:

(١٤٩) من بحر النسوح، قاله الأعشى، وهو بديوانه ص.١٧١ برawks: أَنْبُحُ أدِيمَانُ وَإِلَيْهِنَّ فلا شاهد فيه، كما يروي: أَنْبُحُ زْمَانُ وَلَدَادُ. يقال: أَنْبُحُ الرَّجَلِ إِذَا ولَدَ ثَبِيقٍ، ونحْلَاهُ من النجل وهو النَّسْل، والمحصوص بالمحذض مهذب، أي: نعم ما نحْلَاهُ، وهو شاهد على جواز الفصل بفعل أَنْبُحُ وَلَدَادُ بين الخلف وِهْوَ الْفَلْسِ وَأَيْامِ المضاف إليه، إذ، التي يعني حين، وأصل الكلام: أَنْبُحُ وَلَدَادُ يَامْ إِذْ إِنْ وَقُمَ الحَيْثَ نَجْعَلُ في الْفَلْسِ يَامُ وَفَصَلُ يَامْ وَالْفَلْسِ، انظره في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤٩ والأنثomi مع الصبيان ٣/٢٧١ والمقاصد النحوية ٣/٤٧٧.

(١٠) من بحر النسيم، قاله جرير، وهو بديوانه ص.٢٧٢ من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان وهو أبو آل المهلب، والضمير في، تنسى، راجع إلى أَمُ عمرو المذكورة في الآيات السابقة. وقاله: امتيازاً، أي: مثابًا بالسواك أو المراد به، لأن_target: ٨٩، لأن الأمتباج أحد الماء من الببر، وعلى الأول يكون حلاً أو موصولًا بنزع الخافيض، أي: عند الأمتباج، وعلى الثاني يكون مفعولاً ثانياً، وأول قول: السواك، وندى رقيته، فاعلاً حينذاك. وأصل الكلام فيه: تنسى ندي رقيته السواك، ففصل بين المضائيين بالفعل، انظره في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤٩ وشرح التصريح ٢/٨٨ والمعم ٢/٥٢ والمقاصد ٣/٤٧٤.
كما خط الكتاب بكيف يومًا يبودئ يقارب أو يربد (101)
(2) الفصل في الفاعل المضاف، ومثاله قول الشاعر:
ترى أسهمًا للموت تصمى ولا تتمى ولا ترعى عن نقط أو أرونا
الصمعة
(102)
(3) الفصل بنعت المضاف، ومثاله قول الشاعر:
نحوت وقد بلّ المرادى سيفه من ابن أبي شيخ الأباح طالب (103)
(4) الفصل بالنداء، ومثاله قول الشاعر:

(101) من بحر الورافر، قال أبو جحية البهري في وصف رسم الدار، وقد شبهها بالكتابة في دقها
والاستدلال بها. وقد خصّ اليوسف لأنه أهل كتاب، وجعل الكتابة بعضها متقابل من بعض
وبعضها متفرق؛ للاقضاء آثار الديار تلك الصفة والمال، وهو شاهد على وقوع الفصل بالطرف
5 يومًا - وهو أجنبي من المضاف؛ إذا لا عمل له فيه - بين المضاف كفك، والمضاف إليه
5 يودى - أنظره في الكتاب 179 والقصبة 477 والمماليك 십ية 270 والتصريخ 203
والإنصاف 2142 ولبن بيش 122 وشرح التسهيل لابن مالك 373 وشرح
التصرف 27 / 47 في المعاوضة 27 / 40 والمسائل مادة 487، برماية
كتحير الكتاب...
(102) من بحر الطريق، قال العيني: أقول: أنشده تعلب ولم يجزه إلى أحد، اهـ قوله:
تصمي: تقل وتارت. تنمي: تصب ثم تفيض عينك. لا ترعى: لا تتكف، أراد ولا ترعى
عن أن ينقض أمواتنا العمر، ففصل بأحورنا - وهو فاعل النقض - بينه وبين المعول المضاف
إلى وهو العام، والخليفة الأشعل من الفصل بالفاعل الأجنبي كأمر. انظره في شرح التسهيل
لابن مالك 374 والأخونى مع الصحاب 379 والمقاصد 378.
(103) من بحر الطريق، ينسب لمعاوية بن أبي سفيان، والمرادى هو عبد الرحمن بن عمر المروف
ابن ملجم المراهى، وشيخ الأباح أراد به شيخ مكة، فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها
وأشرافها، وهو شاهد على الفصل بالنعت - شيخ الأباح - بين المضايقين وأصل الكلام: من
ابن أبى طالب شيخ الأباح، ومثله قول الفرقد:
ولكن حلقت على يديك لأحللال، بيني أصدق من بينك مقسم
انظره في: شرح التسهيل لابن مالك 375 وشرح التصرف 27 / 47 والمصري 27 / 40 والأخونى
مع الصحاب 377 والمقاصد 378.
كأني بردون أبا عصام زيد حمارٍ ذُكَّ باللجمٍ (160)

زار المبرد (160) الفصل بالصدر (المفعول لأجله) كقول الشاعر:

أين كأنه رجل عبوس معاود جرأة وقت الموادي (16)
وزاد ابن مالك (167) الفصل بالفعل الملغى (161)، ومثاله ما أنشده ابن السكبت من قول الشاعر:

الآلا يا صاحبي قفا المهار في تسائل عن بئنة أين سار؟
بأي تراهم الأرضين حُلْوا ألديران أم عسفوا الكفار؟ (169)

**

(154) رجز لم أقت على قائله، والبردون: النذابة، وأصل البيت: كأن بردون زيد أبا عصام

ففضل بالمدائين بين المفضليين، ويعلَّم أن يكون أبا 2 هو المضاد إليه لغة القصر، و زيد

بدل منه أو عطف بيان - قائل ابن هاشم في حواشيه - وعليه فلا شاهد فيه انظره في: شرح


(155) انظر: القياس 4 / 277.

(156) من بحر الوافر، قال أبو زيد الطاف ديوانه صلى 98 يصف رجلًا يظهر بالتكرير والامتاع،

ولكنه يعود الحرب وقت ظهور أعناء الخيل لأجل جرأته في الحرب وقيل: البيت في صفة الأسد،

وهو من قصيدة سنية لا دالية، أي بقدم المجز على الصدر، وهو الظاهر، وأصل الكلام:

معاود وقت الموادي جرأة...


والدر اللواعي للشقيطي 2 / 63.


(158) أي الذي يستقيم المعلون الموتى بعدها، لمعنى المصالح عليه في أفعال اللوب: لأن الفاصل

تراهم 3 في البيت الأثري -عماء في المفعول: الضرور 4 وحاولوا 4.

(159) هي من بحر الوافر، لم أقت على قائلهما، تماره 4 - يفتح الميم -جمع مهري،

 وهي أُمِّيَّة المتساوية إلى مهربة بلدة ماين، والديران والكافر كلاهما اسم موضع، وعصفوا 4.

توجها، وأم فيها مصلة لمعالتها المحسنة في إفادة النسوية.

أيار: 3 أبى الأرضين تراهم حولا، ففصل به تراهم 4 - وهو فعل ملغى - بين المفضليين.


والمقاسد 3 / 90.
وقفة مع المذهبين

البصريون ومن ناحيتهم يذهبون إلى أن هذه القراءة وهم من القراء ؛
إذ لو كانت صحيحة لكأن ذلك من أقصح الكلام . وفي وقوع الإجماع على
امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر دليل
على وكي القراءة (١٦٠) .

وهم لا يبكون الفصل في السعة ويقصرون على الضرورات بالظرف ونظيره ،
وهذا - في الحقيقة - خاطئ لمسايهم النظرية مع أن القراءة ليست ضعيفة ولكنه
الاحترام البالغ للحكم لقواعدهم ؛ وهو أن المضاف والمضاف إليه كالألفية الواحدة
ذات الجزئين لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل كما بيلت سابقا ．

وهذا قول قد يفسد لو أن اللغة اخترعوها هم أخترعوا لها مقياسها .
أما اللغة سما فقولهم لا يبض حجة في شيء ومن الذي أوجي إليه أن المضاف
المضاف إليه بمثل الكلمة إلقاء ؛ وهلا فصلوا جزء كلمة بالظرف أو الجار
والجار يجوز جزء الكلمة إذا كان الأمر فيما - كما يقولون - واحدا (١٦١) ؛
كما أن الجار جرى شيء لا يوجب تعليه حكمه إليه ؛ ولن يجوز جميعا ؛
ألا ترى إلى تنحيل في جواز الوقف على المضاف بخلاف أحد جزء الكلمة
وامتناع حذف المضاف إليه عند الوقف على بخلاف التنوير ؛ وقد فصل بين الجار
والجار يجوز وشرا (١٦٢) ．

(١٦٠) انظر الإصلاح مع ٢ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ .
(١٦١) انظر : في أصول النحو لسعيد الأنفلون ص ٤١ ．
(١٦٢) من ذلك قوله - تعالى - : "فلا رحمة . . ." (آل عمران / ١٥٩) وقوله ففما تضهم
ميثاقهم في المائدة / ١٣) على الوقوف بأن ما مصنفة ، وهو ما رجحه أكثر العلماء . قال ابن
الأباري : وقول من قال : إن ما ليست زائدة ؛ وإنما هو نكرة في موضع جر . . . ليس
بشى ؛ وهو خلاف قول الآخرين ، البيان / ١ / ٢٩٦ ． ومنه - أيضا - قول الشاعر :
وأحكام من هذا في الرد عليهم أن الحجة التي تمسكوا بها قد نقضوها
بأنفسهم، وذلك عندما أحتاج الكوفيون إلى جواز ترحيم المنادى المضاف بحذف
آخر المضاف إليه بالحجة نفسها حيث قالوا: وأما قول الكوفيون: إن المضاف
والضاف والمضاف إليه بنزلة الشيء الواحد فجزى ترحيمه كالمفرد ففساد؛ لأنه
 لو كان هذا معتبرًا لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد،
فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبوا إليه (١๒١).
وقد في هذا التنافس دليل على ضعف القياس النظرى الذي عولوا عليه. وقد
أخذ برأيه واختاره الدكتور/ عباس حسن حيث قال: (١٦٥) و . . . لكن
فريقًا من نواة البصرة لا يبحرون الفصل في السعة ويقرونها على الضرورات.
والأخير برأيه أفضل؛ حرصًا على وضوح المعاني، وجريًا على مراعاة النسق
الأصيل في تركيب الأساليب. فما لا شك فيه أن الفصل بين المضايقين لا
يخلو من إسالة ستار ما على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكرى بقصر
أو يطول وأن الأساليب المشتمل على الفصل غريب على اللسان والاذان، ولا
سيما اليوم .
وفيما قاله الدكتور نظر؛ إذ إنّه ليس بقاطع لصحة ما ذهبوا إليه، فلا نسلم
بأن الفصل في مثل هذا مختلف للفصاحة؛ لوجود نظيره في كلام العرب الفصحاء
في شواهد متعددة، ولا إختال أحدًا يعول في مثل هذا على ذوقه فيقول: إن
النوق ينبصر من صورة المعنى الذي يفصل بين المضاف والمضاف إليه بأحد
معمولات المضاف - كما في القراءة - فإن مثل هذا لا يُرجح فيه إلى ملامحة
الأذواق الخاصة، بل مداره على ما يجري به الاستعمال، وثبت في الرواية ،
وبوياً تواجهنا بوجه مضموم كأن غبة تعطى إلى ورقة السلم
في رواية الجر. انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص. ٧٠ (١٦٣) انظر: الإنصاف ح ١ / ٣٥٦ بتصريف.
(١٦٤) انظر: النحو الوافي ٢ / ٥٨.
فما نجد، واردًا في الكلام الفصيح نعلم أنه لا ي också من مشرب الفصاحة العربية، ولا يشتم من سور البلاغة فتيلًا.

أما الكوفيون - عدا القراء - فقد أبدوا القراءة وذكروا مطابقتها للقياس النحوي مستذلين بأن مثل هذا الفصل قد استعملته العرب كثيرًا في أشعارهم فقد أنشد أمية العربية من ذلك ما لا يذكر. فمن ذلك إنشاد الكسائي وثعلب والأخضر من الكوفيون، وأبي عيدة والأحساء من البصريين، وكلهم قبائل أثبات يصح الاستدلال بكلامهم لا أنشدونه وبأنه ورد في النثر في كلامه - ﷺ - أنصح الخلق، وفي كلام من يوثق بعربيته، وسأذكر أمثلة من ذلك فيما بعد.

بل لقد نقل بعض الأئمة عن العرب الفصل بالمثل المتصلة المركبة من فعل وفاعل وحرف شرط - مع كونها أجنبية - بين المضادين في قولهم: ﴿هذا غلام إن شاء الله أأخيك ﴾ فالفصل بالمفرد مسهل (١١٦).

ما حكي الكسائي أتخذته بأذى أليف درهم (١٦٨) حيث فعل الفعل أذى، بين الجاز والمجرور، وهو في غاية الفحش، فالفصل بالاسم أيا كان أولى.

وكلها أدلة تعين على تقبل مذههما وتعد على قوته. قال أبو العلاء المري في كتابه ﴿شرح الجمل﴾ (١٦٧): ﴿واختار قوم أن يفصلوا بين المضاف والمضاد إليه المصدر كما يفصل بينهما بالظروف ﴾. وليس ذلك بعيدًا اهم.

(١٦٥) انظر: القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين ص ٣٠، ٣١.
(١٦٦) سبق بيان موقفه من القراءة.
(١٦٧) انظر: البحر ٤/ ٢٣٠ والنشر ٢/ ٢٦٥.
(١٦٨) انظر: شرح الفصل لابن يعيش ٢/ ٢٣.
(١٦٩) لم أقف عليه وانظر قوله في: إيزاز المعاني لأبي شامة ص ٣١٧.
وهو مفعول اختيار بعض المؤخرين كابن خزيمة (لا 311 هـ) (170) وابن عصفور (لا 322 هـ) (170) وابن مالك (لا 377 هـ) (170) وابن أبي الربيع الإشبئي (لا 388 هـ) (170) وغيرهم وقد صححه أبو حيان (لا 430 هـ) (170).

قوله: 1 وما اختياره المصنف - يعني ابن مالك - من جواس مثل قراءة ابن عامر هو الصحيح، وإن كان أكثر التحويين لا يجزؤنه في الكلام وأنه يختص بالشعر، وآمل من خروجه أنها غلت فهو قد حذ في التواتر (8) واسبوع (911 هـ) (170).

قوله: 2 لا يفصل بين المضاف والمضاد إلا إذا لمفعوله أو ظرفه على الصحيح، اهـ هذا تصور المذهبين واحتجاج كل فريق للذهب، وما ذهب إليه البصريون ومتابوهما من الحكم في القراءة بأنها خالفية للقياس فهو - في نظرية - حكم جانبه الصواب، فالفصل بين المتضابين بما هو معمول المصدر المضاف أرى أنه لا يعد فيه من جهة اللفظ لما ذكرت، كما أنه لا يُعِد فيه من جهة المعني لأمور:

أوّلها: أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظًا، كما في المصدر المثنون نحو «أعجبني ضرب عمراً زيدًا» فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديرًا كما في المصدر المضاف نحو «ضرب عمراً زيدًا».

(170) انظر قوله في المرجع السابق وعواء الأمل في شرح الجمل لابن برزة م 296 رسالة وفيه وأجزاه - يعني الفصل بين المتضابين - ابن خزيمة في المصدر، وخطأ مستضعف القراءة بذلك. اهـ.

(171) كما جاء في الإتحاف ص 318 5 وقال صاحب المقرب: يجوز فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بمفعوله لتقدير التأخير. اهـ.

(172) انظر: التسهيل ص 161 وشرحه 272.

(173) انظر: المختص في ضبط قواعد العربية 1/374 وقال: 100 ولا أعلم مثل هذا (أي الفصل بين المتضابين) في غير المصدر، وإنما جاء في المصدر إذا كان مضافًا إلى الفاعل.

(174) في التدليف والتكمل ج 1 ورقة 97/97 أنطوان وأنظر: الارتشاف 2/50 والبحر.

(175) انظر: الهوى 2/52.
ثانيها: أنه قد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجوره مع أن شدة الاتصال بينهما أكثر من شدة الاتصال بين المضاف والضاف إليه، فمجيء الفصل بينهما من باب أولى.

ثالثها: أن إضافة المصدر إلى معموله إضافة غير محضة - كا يرى بعض النحاة (176) - فهي في تقدير الانفصال، فاتصاله بالمضاف ليس كاتصال غيره؛ لأن المجور به مرفوع النحل أو منصوبة كـ «قيام زيد» و«أكل الطعام»، فالأول مثل «حسن الخلق» والثاني مثل «ضرب العبد» (177)، ومن ثم جاز إتباع معموله رفعًا ونصيًا (178).

ولأن المصدر في حال إضافته إلى معموله مقدر بالفعل، وهنا التقدير عمل فهو عامل بالنبيبة، وما عمل بالنبيبة أقوى مما عمل بالشبه - وهي الصفة -؛ لأن ما عمل بالنبيبة غير مقصور على زمان، أمّا ما عمل بالشبه فمقصور على بعض الأزمان، وقد قام الدليل على أن إضافته غير محضة كما في اسم الفاعل أو اسم المفعول، فما عمل بالنبيبة أولى في أن تعتبر إضافته غير محضة (179).

__________________________

(176) كاين برمان وابن الطراوة وغيرهم، وهو رأى وجه له حجته التي يعتمد عليها، وإن صحح الجمهور خلافه؛ لورد السماع بعجة بالمعرفة كما في قول الشاعر:
إن ودّعى بك الشديد أراني عاذرًا فكِن من عهدت عذولًا
انظر: شرح الأنفوحي مع الصحاب 2 / 141.

(177) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 3 / 228.

(178) فمن الأول قول الشاعر:
يا لمعنة الله والآقوم كلهم والصالحون على سمعان من جار
حيث عطف الأ القوم، بالرفع على لفظ الجلالة المجور بإضافة المصدر إليه اعتبارًا للمحل.
ومن الثاني قول الراجز:
ما جعل أمرًا القوم ميظًا إلا اعتداد الخيل لمجبدًا
حيث نصب الصفة والمجردة مع كون موصوفها الخيل مجرورًا لنفسًا، مجازًا للمحل انظر:

وهذا فحوى ما نقله ابن كيسان عن بعض النحويين أنه يجعل أن يفرق بين المضاف والمضيف إليه إذا جاز أن يسكت عن الأول ومنه؛ لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكة التي تقع بينهما. 

رابعها: أن الفاصل من حيث كونه منصوبًا على المفعولية فضلة أى: ضاح، لعدم الاعتداد فيه بالكلام ومن حيث كونه معمولًا للمضاف غير أجنبي عنه؛ لتعلق به، ومن حيث كونه غير فاعل ولا في حكمه رتبة التأخير؛ لكونه في غير موضعه؛ إذ هو مقدار التأخير من أجل المضاف إليه، مقدار التقدم بمقتضى الفاعلية المعنية. فالفصل به والخالة هكذا كلا فاصل (181).

خامسها: أنه قد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر وبين المضاف إليه بالظرف فلا أقل من أن يميز المصدر على غيره. . .

وهذه الأمور كنها نكت مؤيدة بقواعد منظرة بشواهد من أقية العربية تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة، كما أنها تدل بإجماعها على أن الفصل غير منكر في إضافته ولا مستبعد من القياس (182).

وأما زعمهم بأنه لم يقع في الكلام مثله فلا يعول عليه؛ لأنهم نافون ومن أصدروا هذه القراءة منهم، والإثبات مقدم على النفي اتفاقًا لا سيما في لغة العرب؛ لانساعها وكثرة التكلم بها. روي عن عمرو بن العلاء قال: ما انتهى إليه كمًا قالت العرب إلا أقله ولو جاءك ولو اجتمعت علماء كثير »(183).»

إذا كان الأمر كذلك لم بقطع على الفصحى يسمع منه ما يخالف الجمهور. 

(180) انظر: شرح الفصل لابن بيش 3/ 226.
(181) انظر: شرح عقدة الحافظ ص 272 وشرح التسهيل 3/ وشرح التدويل والتكmil جد.
(182) ورقة 197/ أ كتاب 
(183) انظر كتاب الإنصاف فيما تضمه الكشاف من العتزال لابن التمير 2/ 54.
(184) انظر: طبقات فصول الشعراء لابن سلام الجمعي 1/ 85.
بالخطأ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يخوض فيه فتحوز ما قرأ به ابن عامر في قياس النحو في أول جهة العلم مع ذكرته وإليك بعضًا من نظائرها في كلام العرب الفصحاء شعرًا ونثرًا.

فمن الشعر ما أنشده الكساي من قول الفرزدق (188):

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدهرائم تنقيص الصياريف
يريوي أن عبد الله بن ذكوان قال (187): «سألني عن هذا الحرف وما بلله من قراءته فرأيته كأنه أعجب، وتنزع (188) بهذا البيت بنصب الدهرائم» وجر تنقاد، قلت: وإذا أعجب الكساي؛ لأنه وافق عندما ما بلغه من جوازه لغة.

وأما أنشده الأكفص (189) من قول الشاعر:

(184) انظر: الخصائص 1/287.
(185) انظر: ديوانه ص 80 وهو پيت مفرد.
(186) من بحر البسيط يصف فيه ناحية بسرعة السير في الهواجر، فيقول: إن يدبا لشدة رقها في الحصى يغنيه. فقرر بعضه بعضًا، ويسمع له صقيل كصليل النانفر إذا اتقنها الصيروف فاتنقدها عن جيدها. والبيت مي الامتنعها به - هنا - في رواية الحصى على إضافة، فنفي لتنقاد، والفصل بينهما باب الدهرائم الواقع مفعولًا به. أما على رواية الرفع فالدهرائم مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعول وتنقاد، فاعل كما في قول: عجبت من شرب كل زيد، وهو قليل.


(187) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة ص 318.
(188) يقال: انتزع بالآية والشعر: مثل، وينقل للرجل إذا استبطت آية من كتاب الله - عز وجل - قد انتزع معنى جيدًا. انظر: السنان مادة 4 نزع.
(189) في تعليقه على كتاب مسيحية وهي مخطوطة بدار الكتب تحت رقم (65 نحو) لكنها بدون ترقيم صفحات. قال الأكفص عند قول الشاعر:

يا سامه الليلة أهل الدار
وستع عيسى بن عمر ينشد:
فرجهنها، يرجحها... الخ.
فزعجتها بمرجحه زج القلقص الى مزايدة(190)
قال ابن جني (191): وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في تقوسهم أقوى من إضافته إلى الفاعل؛ ألا تراه ارتكب هذين الضرورتين -مع تمكينه من ترك ارتكابهما (192)- لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون الفاعل؟ أهلا وهذا مما يدل على جوزاه (أي الفصل) من غير ضرورة ولا شذوذ ولا إبارة بقول القائل بأن ما أنشده بعضهم من قوله:
زج القلقص الى مزايدة
ليس معروفا عند البصريين، ولا مشهورا عن ثقة يؤخذ بلغته، ولا يعرف من حيث يصح (193)، أو من قال: إنه مصنوع، أو مكون خرج على حذف المضاف إليه في الأول والمضارف في الثاني، والتقدير: زج أبي مزادة القلقص قلقص أبي مزادة فقسوساً بدل من القلقص، إذ فيه بعده وتميز ظاهر.

وما أنشده الأزهرى (194) لأبى جندل الطهوي في صفة الجراد:
يفرك حب السبل الكناجج
في القاع فرك القطن الخالج (195)

(190) سبيت تشريحي. وأصله: زج أبي مزادة القلقص، ففصل بين المضايقين - القلقص. وهو
مفعول، وليس بطرف أو بجور.
(191) انظر: الخصائص 2 / 406.
(192) لقدرة الشاعر أن يقول: زج القلقص أبو مزادة، كتولك: سري أي أكل الحبيزيدة.
(193) انظر: التبصرة والذكارة للصميسي 1 / 287.
(194) انظر: الخزانة 4 / 417.
(195) في تعذيب اللغة 10 / 419.
(196) من الرجع المشدو. قوله: "الكافف"، السمين المثل، وبسابق كناجج ممثلة، =
أي: فرك المحاجر القطان.

وما أنشد أبو عبيدة من قول الراجي:

وحلق الماذى والقُوائس
قداسهم دوس الحصاد الدائس(198)

وأصله: دوس الدائس الحصاد.

وما أنشد أنه عليه منقول الأحوص الأنصاري(198):

فإن نكاحها مطر حرام(198)

وقد أنشد أبو حامد في كتاب الطير: هكذا:

بفرنك

فلك المحاجر

وعليها فلا شاد فيه، لأن الفرك حينئذ يكون مضافا إلى القطان من إضافة المصدر إلى مفعوله


وقوله: حلق الماذى: الدروع البيضاء الخالصة، وقيل: الحلق المنقول إلى ماذى بن يافث بن نوح - عليه السلام - ولفقراء، جمع

فروس، وهي أعلى البنيا منديد.

انظر في: شرح التسهيل 3/ 278 والأصول 2/ 276 ورواة: دوس الحصيد 0.

(198) انظر: ديوانه ص 189 برواية: فإن يكن ...

البيت من قصيدته ثمية التي منطاحا:

سلام الله يا مطر عليك يا مطر السلام

(199) من بحر الواقف، يروى برفع: مطر، ونصب ورفع، فلزم رفع على أنه فاعل المصدر وهو

نكافحها، والنصب على أنه مفعول المصدر، ويفك المصدر مضافا إلى فاعله، والجبر على أنه مضاف

إليه، وقد فصل بين المتضابتين بضمير الفاعل أو المفعول، تقدر الكلام على هذا: فإن نكاح

مطر هي، أو نكاح مطر إياها، ويكون في الكلام إثابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع، وإن

لم تعمد البيا إلى في الضرائر المصلحة. انظر في: شرح الكافية الشافية 2/ 967 وشرح

التسهيل 3/ 278 وشرح التصريع 2/ 09 والأصول 2/ 279 والمقاصد 2/ 471 وشرح

أبيات المغني للبغدادي 8/ 41.
بحير "مطر"، أي: نكاح مطر إياه(1). قال ابن الناظم(10) تبعًا لأبيه(12) - : وهذا ليس بضرورة; إذ يكفي أن يقول: فإن نكاحها مطرًا أه! أي: يرفع "مطر" ويكون فصيحًا; إذ فيه الإضافة إلى المفعول ورفع الفاعل(2).

كما أنشد غيرهم للطرماح(13) - .

يطغون بحوز المراتع لم يرع بواديه من قرع القسّى الكائن(10).

أي: قرع الكائن القسّى.

وبعض الطائرين:

عذوا إذ أجابهم إلى السلم رقة فسطناهم سوق البغاث الأجادل ومن يبلغ أعقاب الأمور فإنه جدير بكأجل أو معالج(10).

(000) أي: فلما قدم الفاعل فاصلاً بين المصدر وفاعله اتصل بعامله، لأننا قدر عليه متصلاً فلا يعدل عنه منفصلًا. انظر: الضر المعنى للسنين الجريئة 32 ورقة 103 / 158. 201.

(001) انظر: شرح عليه الأنثوية 987.

(002) انظر: شرح الكافية الشافية مح 2 / 303.

(003) انظر: منهج السالك لأبي حيان ص 169.

(004) انظر: ديوانه ص 3.


أي: سوق الأجداد البغاث.

ومن النثر قوله – تعالى – : "فلا تحسين الله خلف وعده رسله" ((٤٧٠)) وقد قرأ بعض السلف - في الشواذ - "خلف وعده رسله" بنصب "وعد" وجر "رسله" وقد وقع الفصل بين اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بفعله الثاني، كما في قول الشاعر:

ما زال يومن من يؤمن بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج (١٠٨) 

أي: وسواك مانع الحاجب فضله.

وقد صح من كلامه - تعالى - : "هل أتم تاركو لي صاحبي؟ أي: تاركو صاحبي لي، ففصل بالجار والمحور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي، ففصل المصدر مخلو من الضمير أحق بالجواز (١١١).

وبهذا يتضح لنا أن ابن عامر ذهب - كبيبة القراء السبعة - مذهبًا من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهًا لا يمنع، فوافق بالنحو والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على موجب الآثار (١١٢).

وأن العلماء المتخصصين لها وقفا إلى جانبها بالتوجيه والاحتجاج، وبيان ما تستند إليه من القياس والسمع؛ ليقطعوا الطريق على منكرها.

___________________________
(١٠٧) من الآية / ٤٧ بسورة إبراهيم.
(١٠٨) من بحر الكامل لم أقف على قائله. المعنى أنك تغنى من يقصدك وغريبك يمنع الحجاجين مع وفرة الماله. وقد وقع الفصل فيهلمفعول الثاني بين اسم الفاعل ومانع، ومجروره "محتاج" مفعوله الأول. انظر في: شرح الكافية الشافية بين ٤٩٨ / ٠ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٢ وشرح التصريح ٢ / ٥٨ والأخونى ٢ / ٢٧٦ والمفاد ٢ / ٤٦٩.
(١٠٩) سبق تقريره.
(١١٠) انظر: شرح التسهيل لابن مالك.”/ ٢٧٧.
(١١١) انظر: الحجة لابن خالويه ص ٣٢٢.
وهذا - بحق - يرتفع بهم عن الموافق الذي تردده فإنه لم يراعوا للقراءة الصحيحة لغة المرأة سندًا حرمة حين وفسدوها وحكموا عليها بالبعد عن قياس العربية، واتهموا صاحبهم ابن عامر بالجهل ورموه بالخطأ واللهجة. وإذا فالقراءة أحق بالابتعاد عن أقية البصريين وأصولهم وقواعدهم فإن القراءة سنة متبعة، ويعتمد فيها على المسموع المروى منها، وليس السمع أو النقل محصورًا على البصريين، وإنما الكوفيون قد نقلوا وحفظوا ورواوا قراءات متواترة يصح الاعتقاد عليها والخروج بها عن أقية البصريين وعوهم، وأن يشير القراءة الصحيحة شبه تختطئة البصريين وغيرهم لها، ولا ينبغي أن تغطى القراءات حتى ولو كانت مؤيدة بما ورد في لغة ضميمة، فكلما ما لحن أو بخطى مذهب ووجه في العربية، "(111)."

وبناه على هذا وما سبق فإنه يتحم الأخذ بقراءة ابن عامر قال أولادهم: شركائهم، وعشقهم بها، وينبутьها القواعد والأحكام النحوية، ...

كما أنه يحكم بإمكانيتها لقياس النحو، ويستحسن القراءة عليها لأمر:

1 - صحة روايتها، فإن عامر من الثقات لأباده، ولم يتعد فيما ذهب إليه الأثاث، ولم يقل قولًا يختلف فيه الخبر، "(111)."

2 - مواقفها لأحد المصاحف العثمانية، حيث إنها ليست بالباء هكذا، 5 شركائهم، في مصاحف أهل الشام.

3 - مواقفها لوجه من وجه العربية، ...

وهذه هي الشروط الثلاثة التي اشترتها أئمة التحقيق من السلف والخلف في وجوه قبول القراءة واعتقاداهما ضمن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، واللغة إذا وردت في القرآن فهي أقصى مما في غير القرآن، لا

(112) انظر: أبو حيان النحوي، م/ خديجة الحذلي، ص 428.
(113) انظر: غاية النهاية، 1/425
(114) انظر: النشر، 9/428
خلاف في ذلك بإجماع الناس جميعًا(١٥).

٤ - كلاً من صاحبها عربي صريح من صميم العرب، ومنذئذ يقتدي بهم في الفصحى فكلاهم شاهد يتجه به، وقوله مثال يقتاس عليه، لأنه عاش في عصر الاحتجاج اللغوي، أي: قبل أن يتطرق النحن إلى الألسنة(١٦).

٥ - كثرة الورد في الاستعمال الأولين والآخرين من الفصل بين المتضابعين بالظرف أو بالجار والمجروح، أو بالفعل.

يقول ابن جني(١٦١) : وعلم أنك إذا اذاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقته فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه أه.

٦ - أن في صحة القياس عليها زيادة في أساليب القول، وفتح طريق يرد بنا بيان اللغة سعة على سمعته(١٦٢).

هذا وبدolah التوفيق، وآخر دعاونا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

(١٥) انظر: المزهر للسيوطي ١ / ٢١٣ نقلاً عن ابن خالويه في شرح الفصيح.

(١٦) انظر: النشر ٢ / ٦٣ / والإختلاف ص ٣١٧.

(١٦١) انظر: الخصائص ١ / ١٢٥ باب في تعارض السماح والقياس.

(١٦٢) انظر: القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين ص ٣٢.
فهرس المصادر والمراجع

1 - إبراز المعاني من حزر الأماتي لأبي شامة الدمشقي تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوة عوض مطبعة مصطفى الباي الحليي سنة 1349 هـ.

2 - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للبناء المذياعي مطبعة المشهد الحسيني.

3 - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النمام ط الأولى سنة 1404 هـ 1984 م.

4 - الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين الكيشي تحقيق ودراسة عبد الله على الحسيني البركاني ود/ محمد سالم العميري ط/ جامعة أم القرى بالسعودية الطبعة الأولى سنة 1410 هـ 1989 م.

5 - إرشاد المبتدئ وذكورة المنتهى في القراءات العشر تأليف أبي العر محمد بن الحسين بن بندار الواسطي الفلنسي تحقيق ودراسة عمر حمداك الكبسي - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى سنة 1404 هـ 1984 م.

6 - الأشموني مع الصبان مطبعة الحليي.

7 - الإقناع في القراءات السبع لأبي عبد الراشد (أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري) حققه وقدم له د/ عبد المجيد قطاش مطبعة ط دار الفكر بدمشق سنة 1403 هـ 1984 م.

8 - الأملاء الشجري لأبي السعادات الشجري ط دار المعرفة بيروت.

9 - الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتراف لأبي البنين الإسكندرى على هامش الكشاف د/ دار المعارف بيروت.
10 - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبئري طالأول - دار الفكر.
11 - البحث اللغوي عند العرب مع دراسة قضية التأثير والتأثير ـ أحمد مختار عمرو الناصري عالم الكتب بالقاهرة ط. الرابعة سنة 1420هـ/1982م.
14 - بعية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة للسبيطي تحقيق أحمد أبي الفضل مطبعة الخليل الطبعة الأولى.
17 - البصيرة والذكرى لابن إسحاق الصمري تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى على الذين مطبعة دار الفكر بدمشق الطبعة الأولى سنة 1400هـ/1982م.
18 - التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء المكاري تحقيق على محمد البجاوي مطبعة الخليل.
19 - التذيل والتكمل - شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي الجزء الرابع مخطوط بدار الكتب المصرية ميكرو فيلم (رقمن 10279).
20 - تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) مطبعة دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية 1392هـ.
21 - التفسير الكبير للفخر الرأسي مطبعة دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الثالثة.

22 - حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح مطبعة الخليل.

23 - الحجة في علل القراءات لأبي على الفارسي مخطوط بجامعة القاهرة - المكتبة العامة تحت رقم 24017. القسم الثاني من ج2.

24 - الحجة في القراءات السبع لابن خالوق تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم مطبعة دار الشروق - بيروت الطبعة الثانية سنة 1976م.

25 - الحجة في القراءات السبع لأبي زرعة (عبد الرحمن بن محمد بن زرجة) مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت.

26 - الحلل السنديسية في الأخبار التونسية محمد بن محمد الوزير السراج تحقيق محمد الحبيب الهيلة - الدار التونسية للنشر بتونس سنة 1970م.

27 - أبو حيان النحوى د/ خديجة الحديثي مطبوع دار التضامن بغداد ط الأولي سنة 1972م.

28 - خزاعة الأدب وله لسان العرب للبغدادي تحقيق عبد السلام محمد هارون مطبعة الهيئة العامة للكتاب ط الأولي سنة 1979م.

29 - الخصائص لأبي جي حقيقة محمد علي المتنجر ط عالم الكتب بيروت الطبعة الثالثة سنة 1403-1983هـ.

30 - الدار المصنوف في علم الكتاب المكون للسنين الخليل مخطوط بدار الكتب المصرية ميكرو فيلم (رقم 1584) تفسير الجزء الثالث.

31 - دراسات في أسلوب القرآن الكريم للأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة مطبعة حسان.

32 - ديوان الأعشى (ميمن بن قيس) ط دار صادر بيروت.

33 - ديوان أمراء القيس ط دار صادر بيروت.
43 - شرح جمل الزجاجي لابن الضائع. الاسم الأول رسالة الدكتوراه إعداد / يحيى علوان حسون البلداوي (في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة).
44 - شرح جمل الزجاجي لابن الضائع. دار الكتب الموصل سنة 1443 هـ - 1925 م.
45 - شرح جمل الزجاجي لابن الضائع. د. محمد أحمد هريدي الطبعة الأولى.
46 - شرح القصائد السبع المشهورات للنحاس أحمد خطاب مطبعة الحكومة بغداد سنة 1393 م.
47 - شرح كافية ابن الحاجب للدولي أباد رسالة الدكتوراه إعداد / عوض شهاب عبد العزيز شحاته (في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة).
48 - شرح كافية ابن الحاجب للرضا مطبعة دار الكتب العلمية بيروت.
49 - شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق وقد له د / عبد المنعم أحمد هريدى مطبعة دار الأمون للتراث بيروت.
50 - شرح المفصل لابن بيعش مطبعة دار صادر.
51 - شرح ابن الناظم على ألفية والده. منشورات ناصر خسرو بيروت.
52 - شعر الأحوص الأنصاري تحقيق وقدم له عادل سليمان جمال، د / شوقى ضيف مطبعة الهيئة المصرية العامة للتآليف والنشر سنة 1390 هـ 1970 م.
53 - شواهد التوضيح والتصحيح لأشكال الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقى ط بيروت. الثالثة سنة 1403 هـ 1982 م.
54 - طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام الجمعي بشرح عمود محمد شاكر. السفر الأول مطبعة المدينة بالقاهرة.
55 - ابن الطراوة النحوى د / عبى الثبيتى ط الطائف سنة 1403 هـ 1983 م.
56 - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور / فتحى عبد الفتاح الدجئى.
57 - كتابة المطبوعات بيروت. الطبعة الأولى سنة 1974 م.
58 - غاية الأم في شرح الجمل لابن بزيزاء رسالة دكتوراه إعداد / محمد غلاب عبد الرحمن ( في مكتبة جامعة القاهرة - كلية دار العلم).
59 - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجنرى عن بشره ج برجمانى. غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم عمود بن حزيمة الكرماني ط دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدية الطبعة الأولى سنة 1408 هـ 1988 م.
60 - غرائب القرآن ورغائب القران للسياوري ( نظام الدين الحسن بن محمد ) تحقيق ومراجعة إبراهيم عطوا عوض مطبعة مصطفى البالي الحلبي الطبعة الأولى سنة 1381 هـ 1962 م.
11 - حيث النفع في القراءات السبع لعلي النوري الصفاقسي لعلي هامش (سراج القارئ المتبت، وتذكار المقرئ المنت، لابن الفاضل) مطبعة مصطفى الباق الحلي ط الثالثة سنة 1373 هـ - 1954 م.

22 - الفصل في الليل والأهواء والنحل تأليف ابن حزم الظاهرى تحقيق د. محمد إبراهيم نصر ود / عبد الرحمن عتمة مطبعة دار الجيل بيروت سنة 1406 هـ - 1986 م.

23 - في أصول النحو لسعيد الأفغاني مطبعة جامعة دمشق ط الثالثة سنة 1483 هـ - 1964 م.

24 - القياس في اللغة العربية تأليف محمد الخضر حسين المطبعة السلفية بالقاهرة سنة 1353 هـ.

25 - كتاب السبعة في القراءات لابن ماجاه تحقيق د. شوق ضيف مطبعة دار المعارف بيروت سنة 1972 م.

26 - الكتب (كتاب سبيله) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. الناشر مكتبة المعارف بالقاهرة.

27 - الكشف للزغشري مطبعة دار المعارف بيروت.


29 - كنز المعاني في شرح حزى الأماني ووجه النهاني لأبي العباس إبراهيم بن عمر الجعبري الجزء الثاني. مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 44490.

70 - الكوفيون والقراءات د. حازم سليمان الحلي طبع بمناطق دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد الطبعة الأولى سنة 1989 م.

71 - لباب التفسير لأبي القاسم محمود بن هزرة الكفري. الجزء الأول مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 228 تفسير تيمور.
72 - لسان العرب لابن منصور مطبعة دار المعارف.
73 - المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني مطبوعات جمع الهيئة العامة بدمشق.
74 - مثل المقرب لابن عصفور رسالة ماجستير إعداد علي الطنطاوي (في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة).
75 - المحسوب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق مجموعة من الأساتذة. المجلس العلمي للشؤون الإسلامية سنة 1389 هـ - 1969 م.
76 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسى تحقيق المجلس العلمي بفاس طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة 1399 هـ - 1979 م.
77 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة وال نحو د / مهدي الخزومي مطبعة مصطفى الباي الحلبي ط الثانية سنة 1377 هـ - 1958 م.
78 - مبادر التفسير الإسلامي للمستشرق إدجنت جولدنشير. ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار. مطبعة السنة المحمدية سنة 1374 هـ - 1955 م.
79 - المزهر في علوم اللغة و أنواعها للسيوطي - مطبعة الحلبي.
80 - مشكل إعراب القرآن للكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د / حامد صالح الضامن مطبعة مؤسسة الرسالة ط الرابعة سنة 1408 هـ - 1988 م.
81 - معجم الأدباء لياقوت الحموى دار صادر.
82 - معالم التنزيل للبغوي إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن أعلى، مروان شوار مطبعة دار المعرفة بروت ط الأولى سنة 1416 هـ - 1997 م.
83 - معاني القرآن لقراء طبعة الهيئة المصرية العامة وطبع مطبائع سجل العرب.
84 - المقاصد النحوية - الشواهد الكبرى للعينى طبعة بولاق على هامش خزانة 
الأدب ..

85 - الم قضب للمبرد تحقيق وشرح د / محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى 
للمشئون الإسلامية .

86 - الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع الإشبيلي تحقيق دراسة / 
علي بن سلطان الحكيمى ط الأولى سنة 1400 هـ - 1980 م.

87 - المقنع في رسم المصاحف الأمصشار لأبي عمرو الدافى الناشر مكتبة الكليات 
الأزهرية .

88 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسى تحقيق 
سدني جليزر منشورات الجامعة الأمريكية .

89 - النحو الوافق د / عباس حسن ط دار المعارف . السادسة .

90 - النشر في القراءات العشر لابن الجزري تصحيح ومراجعة محمد على الضعاع 
مطبعة مصطفى محمد بصر .

91 - هم الموامع شرح جميع الجوامع في علم العربية للسبوطى مطبعة دار المعارف 
بيروت .

* * *